

صالح و"الأفغان العرب"

هكذا أجهض تحالف الاستبداد والإرهاب
مشروع الدولة الوطنية في اليمن ..

قراءة في سنوات الدم 1990م - 1994م

أنس القاضي



صالح و"الأفغان العرب"

هكذا أجهض تحالف الاستبداد والإرهاب
مشروع الدولة الوطنية في اليمن ..
قراءة في سنوات الدم 1990م - 1994م

أنس القاضي

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)

مركز البحوث والمعلومات

أكتوبر 2025م - ربيع الآخر 1447هـ

الجمهورية اليمنية - صنعاء حي الحصبة

هاتف 01-563333

البريد الإلكتروني: albhwh3@gmail.com

الموقع الإلكتروني <https://www.saba.ye/ar>

وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات



الآراء الواردة في الورقة البحثية لا تعبر بالضرورة عن رأي الوكالة

قائمة المحتويات

04.....	الملخص التنفيذي.....
06.....	المقدمة.....
08.....	المحور الأول: سياق الوحدة والتحول السياسية.....
10.....	المحور الثاني: سياسة الاغتيالات.....
12.....	الجدول الزمني للاغتيالات ومحاولات الاغتيال (1990-1995).....
18.....	تحليل البيانات.....
19.....	المحور الثالث: التحالف السلطوي والخطاب التكفيري.....
24.....	المحور الرابع: "تنظيم الجهاد" تحالف علي صالح والفضلي والزنداني.....
29.....	الدولة والأجهزة الأمنية.....
32.....	المحور الخامس: النتائج.....
35.....	الخاتمة.....
36.....	المصادر والمراجع:.....
38.....	المرفقات.....
38.....	(أ) بعض من صور الشهداء:.....
39.....	(ب) بعض من عناوين الصحف الصادرة في تلك الفترة:.....

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن خلال المرحلة الانتقالية (1990م-1994م) بوصفها إحدى أخطر الممارسات التي أسهمت في إجهاض مشروع الدولة الوطنية الحديثة بعد إعلان الوحدة اليمنية، وتحويل مسارها من تجربة ديمقراطية واعدة إلى نظام استبدادي قائم على التحالف بين السلطة والإرهاب التكفيري.

تعتمد الدراسة مقاربة تاريخية-تحليلية تتبع أحداث الاغتيالات ومواقعها وسياقاتها السياسية، وتُفكك الخطاب التكفيري الذي رافقها وشكل غطاءً أيديولوجياً لها، كما تكشف عن دور الدولة وأجهزتها الأمنية في تنظيم تلك العمليات، وعن علاقة الرئيس "علي عبدالله صالح" بشبكة الإرهاب وبتوطين ما عُرف بـ"الأفغان العرب" في الداخل اليمني، بهدف استخدامهم كأداة لتصفية الخصوم السياسيين، كما تتناول الدراسة الأبعاد الإقليمية والدولية التي وفّرت غطاءً لتلك السياسة الإجرامية.

تشير المعلومات إلى أن أكثر من 150 عملية اغتيال ومحاولة تصفية استهدفت كوادر الحزب الاشتراكي اليمني وقيادات وطنية وشخصيات بارزة، مثلت نهجاً سياسياً منظماً استخدمته السلطة بقيادة "علي صالح" بالتحالف مع القيادات الدينية التكفيرية والإرهابيين العائدين من أفغانستان، في إطار تنسيق أمني بين المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح.

قاد هذا التحالف الرجعي: "علي صالح"، "عبدالمجيد الزنداني"، و"طارق الفضلي"، الذين شكّلوا معاً النواة الأولى "للتحالف السلطوي-التكفيري"، وهو التحالف الذي أعاد توزيع موازين القوة داخل الدولة لصالح النُخب على حساب الشعب، وفتح المجال أمام توظيف الإرهاب في السياسة.

لقد طالت الاغتيالات شخصيات علمية وسياسية بارزة مثل العلامة محمد أحمد الحوثي، وحسن الحربي، وماجد مرشد سيف، وتعرّض العلامة بدر الدين الحوثي لمحاولات اغتيال متكررة. كما استمر هذا النهج بعد انتهاء المرحلة الانتقالية ليشمل جار الله عمر، ويحيى محمد المتوكل، ومجاهد أبو شوارب، وحسين بدر الدين الحوثي، في رسائل واضحة بأن السلطة ماضية في تصفية أي قوى وطنية تحمل مشروعاً معارضاً أو تُشكّل خطراً محتملاً على منظومة "التوريث" التي كان النظام يسعى لترسيخها.

وأظهرت الدراسة أن مؤسسات الدولة لم تكن عاجزة عن مواجهة هذه الظاهرة، بل شريكاً فاعلاً فيها؛ إذ شاركت الأجهزة الأمنية في التستر على الجناة، وسهّلت هروبهم، بل دمجت عناصر الإرهاب في الجيش والأمن والمؤتمر الشعبي العام.

وعلى الصعيد الإقليمي والدولي، بيّنت الدراسة أن السعودية قدمت دعماً مادياً ولوجستياً للجماعات الدينية المتطرفة، وأن الولايات المتحدة تبنت مقاربة براغماتية تغض الطرف عن نشاط الإرهاب في اليمن طالما أنه موجّه ضد اليسار وضد القوى الوطنية التقدمية. هذا الموقف المزدوج أسهم في تمكين النظام اليمني من الاستمرار في سياسة القمع والاعتقال لاحقاً تحت غطاء "مكافحة الإرهاب".

خلّصت الدراسة إلى أن سياسة الاغتيالات أسهمت في شلّ الحزب الاشتراكي اليمني وإضعاف القوى الوطنية، وأعادت إنتاج منظومة الحكم الاستبدادي-التكفيري على حساب مشروع الدولة الوطنية الحديثة. وقد أدت إلى تفكك الهوية الوطنية الجامعة، وصعود العصبية القبلية والمذهبية، وتكريس ثقافة الخوف، ما مهّد الطريق لحرب 1994م وما تبعها من دورات عنف واحتجاجات، من حروب صعدة الست (2004م-2009م)، إلى انفجار الحراك الجنوبي (2007م)، وصولاً إلى الثورة الشعبية عام 2011م. والعدوان والحرب والحصار القائم منذ العام 2015م.

تصل الدراسة إلى أن سياسة الاغتيالات مثّلت لحظة تأسيسية لمسار طويل من الانقسام والعنف ما تزال تبعاته ماثلة حتى اليوم. وأن أي مشروع وطني مستقبلي في اليمن لن ينجح ما لم يبدأ من كشف الحقيقة ومحاسبة المتورطين، والاعتراف بضحايا تلك المرحلة كجزء من ذاكرة العدالة الوطنية، وإطلاق مشروع عدالة انتقالية شاملة، تُعيد الاعتبار للمظلومين، وتُفكّك بُنية التحالف السلطوي-التكفيري الذي ما زال يحظى برعاية إقليمية حتى اللحظة.

إن إعادة بناء الدولة اليمنية الحديثة لن تتحقق إلا عبر عقد اجتماعي جديد يؤسس لعدالة اجتماعية حقيقية، ومواطنة متساوية، وتعددية سياسية في ظل سيادة وطنية كاملة تضع حداً لتاريخ الدم والارتهاان للخارج، وتفتح أفقاً جديداً لدولة لكل اليمنيين.

المقدمة

مثلت ظاهرة الاغتيالات السياسية في اليمن مطلع التسعينيات واحدة من أخطر المحطات في مسار الدولة الحديثة، إذ لم تكن تلك العمليات مجرد جرائم جنائية معزولة أو صراعات شخصية عابرة، بل اتخذت طابعاً ممنهجاً ارتبط مباشرةً بالتحويلات العميقة التي رافقت إعلان الوحدة اليمنية عام 1990م وما تلاها من انتقال نحو التعددية السياسية، لقد برزت الاغتيالات كأداة استراتيجية لإعادة تشكيل موازين القوى، ووسيلة لإقصاء الخصوم السياسيين وإضعافهم، الأمر الذي ترك بصماته على مستقبل الجمهورية اليمنية برمته.

لقد انطلقت هذه الدراسة من إدراك أن الاغتيالات ليست فعلاً أمنياً طارئاً، بل سياسياً بامتياز، تجسدت في التحالف الذي جمع السلطة الحاكمة بقيادة الفريق "علي صالح" مع القوى الإخوانية والسلفية الوهابية والنخب المشيخية القبلية الموالية للسعودية، والجماعات الإرهابية العائدة من أفغانستان. هذا التحالف وظّف التكفير الديني والعنف المسلح لتقويض الحزب الاشتراكي اليمني، الذي دخل مشروع الوحدة شريكاً مكافئاً ومعبراً سياسياً عن المجتمع اليمني في "جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، قبل أن يُقضى بالعنف ويحدث الاختلال السياسي في الجمهورية اليمنية.

وتنبع أهمية الدراسة من كونها تعالج ظاهرة كان لها دور تأسيس في إعادة إنتاج الاستبداد في دولة الوحدة، أي أن الدراسة لا تنحصر فيما حدث من ظلم للحزب الاشتراكي، فهو هنا نموذجاً للدراسة، أما قضية الدراسة فهي ظاهرة استخدام الإرهاب من قبل السلطة في إخضاع الشعب وقواه الحية والأحزاب والمكونات والشخصيات المعارضة، إذ لم تُغفل الشخصيات السياسية والفكرية فحسب، بل اغتيل معها مشروع الدولة الحديثة، كما أن انعكاسات هذه السياسة تجاوزت حدود المرحلة الانتقالية لتشكل خلفية مباشرة لحرب صيف عام 1994م، وتمتد آثارها إلى الحروب اللاحقة في صعدة، وتفكيك العملية السياسية، وصولاً إلى الاحتجاجات الشعبية الثورية عام 2011م.

تهدف الدراسة إلى:

1. رصد وتوثيق أبرز الاغتيالات السياسية التي جرت بين 1990-1995، مع إبراز سياقها التاريخي، وكيف تم توظيفها في العملية السياسية لخدمة السلطة القائمة.
2. تحليل الخطاب التكفيري الذي شكّل غطاءً أيديولوجياً لهذه العمليات، من خلال فتاوى وتصريحات قادة التيار الإسلامي التكفيري.

3. فهم دور الدولة وأجهزتها الأمنية في تلك المرحلة كفاعل مركزي في إدارة العنف وتمكينه.

4. تتبّع التداعيات البنوية لهذه الاغتيالات على بنية الدولة والمجتمع والسيادة الوطنية.

أما من حيث المنهجية، فقد اعتمد البحث مقارنة تاريخية-تحليلية تستند إلى مجموعة من المصادر المتنوعة: مذكرات القادة السياسيين، الوثائق الحزبية، تقارير حقوقية، التغطيات الصحفية، إضافة إلى شهادات من مقابلات مباشرة.

وبذلك، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على وصف الوقائع، بل تسعى إلى تفكيك آليات عمل السلطة اليمنية في تلك الفترة، وفهم كيف تحولت الاغتيالات إلى أداة في الصراع السياسي، وكيف أسهمت في إجهاض مشروع الدولة الوطنية الحديثة، وإعادة إنتاج الاستبداد وتقويه جذوره.

وقد واجهت الدراسة من ناحية التوثيق صعوبة في حصر كل أسماء ضحايا الاغتيالات، فغالبيتها لم تنشر في الصحافة، ولاحقاً لم تقدّم الصحف ومراكز البحوث على فتح هذا الملف الحساس، لسيادة مناخ الاستبداد.

المحور الأول: سياق الوحدة والتحويلات السياسية

لقد شكّل إعلان الوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو 1990م حدثاً استثنائياً في التاريخ العربي المعاصر، ليس فقط لأنه جمع شطرين من بلدٍ واحدٍ انقسما عقوداً طويلة بسبب الاستعمار الأجنبي والتفكك الإقطاعي السلاطيني، بل لأنه مثّل لحظة سياسية حملت وعوداً كبيرة بتجاوز الاستبداد وما ترافق مع ثورتي سبتمبر وأكتوبر من تجاوزات وما رافق الحرب الباردة من استقطابات، وبناء دولة حديثة مدنية قائمة على التعدد السياسي والتنوع الفكري والمذهبي، بعيداً عن الإقصاء التي تعرضت له تيارات سياسية وفكرية ومذهبية إبّان حكم المؤتمر الشعبي العام لليمن العربية سابقاً، والحزب الإشتراكي اليمني لليمن الديمقراطية سابقاً.

غير أن هذا التحول الجذري جرى في ظروف داخلية وإقليمية بالغة التعقيد، انعكست سلباً على فرص نجاحه، بل مهدّت الطريق لانحراف المرحلة الانتقالية نحو العنف السياسي بدأً بالاغتيالات والذي بلغ ذروته في حرب 1994م والذي كان يُديره الرئيس "علي عبد الله صالح" كرئيس للبلد الموحد.

فعلى المستوى البنيوي، جاءت الوحدة بين نظامين غير متكافئين: في الجنوب دولة مؤسسية حديثة نسبياً، ورثت تجربة الحزب الاشتراكي في إدارة الدولة على أسس مركزية وبيروقراطية منظمة؛ وفي الشمال سلطة تقليدية ذات بُعد عسكري ودويلات داخل الدولة، تتركز بيد الرئيس وحلفائه من المشايخ والقيادات العسكرية، هذا الاختلاف الجذري جعل من عملية الاندماج السياسي والإداري مهمة صعبة، إذ اصطدمت البنية المؤسسية الحديثة نسبياً في عدن بواقع سلطوي-قبلي في صنعاء تطور بشكل رجعي من فترة ما بعد اغتيال الحمدي 1977م، فلم يكن مؤهلاً-أي النظام في صنعاء لا المجتمع- للتعايش مع آليات الديمقراطية أو مع الشراكة الوطنية واستيعاب كل اليمنيين.

كما تزامن إعلان الوحدة مع متغيرات إقليمية خطيرة، أبرزها اندلاع أزمة الخليج الثانية عام 1990م وما ترتب عليها من موقف يمني معارض للتدخل العسكري الدولي ضد العراق، وهو الموقف الذي كلف اليمن ثمناً باهظاً تمثل في طرد المغتربين اليمنيين من السعودية ودول الخليج. وقد أدى هذا الطرد الجماعي إلى أزمة اقتصادية خانقة، إذ ارتفعت معدلات البطالة والفقر بشكل غير مسبوق، وتزايدت الضغوط الاجتماعية على الدولة الوليدة، فانعكست في مؤتمرات جماهيره في مختلف المحافظات أزمّت الوضع السياسي في البلد، وهو ما جعل من المشروع الديمقراطي عبئاً إضافياً على سلطة لم تملك رؤية اقتصادية أو مؤسساتية لمعالجة هذا الانهيار المفاجئ ولا مقدرة على استيعاب الاحتجاجات الاجتماعية والمؤتمرات الجماهيرية التي برزت.

إلى جانب ذلك، جاءت الوحدة مقرونة بفتح باب التعددية السياسية والحزبية والصحفية بشكل غير مسبوق في تاريخ اليمن، فقد انتقلت البلاد خلال فترة وجيزة من وضع الحزب الواحد في الجنوب وحكم الأفراد في الشمال، إلى فضاء سياسي مفتوح فيه عشرات الأحزاب والصحف والنقابات. غير أن هذا الانفتاح السريع لم يكن مصحوباً بتجربة ديمقراطية متراكمة أو ثقافة سياسية راسخة، فبدت التعددية وكأنها انفجار غير منضبط أكثر منها انتقالاً طبيعياً، وقد استغلت القوى التقليدية هذا الهامش لتكريس حضورها من خلال تعبئة دينية تكفيرية ضد مشروع دستور الوحدة، بدلاً من الانخراط في بناء قواعد ديمقراطية حقيقية.

في انتخابات 1993م، التي مثلت أول اختبار للعملية الديمقراطية، برزت التوازنات الجديدة: المؤتمر الشعبي العام حصد 122 مقعداً، والإصلاح 62 مقعداً، مقابل 56 مقعداً للاشتراكي. هذه النتيجة لم تعكس فقط حجم القوى على الأرض، بل أظهرت أن التحالف بين المؤتمر والإصلاح استطاع أن يستخدم الخطاب الديني والقبلي والاعتقالات المنظمة لتقويض الاشتراكي، وإضعاف قدرته على لعب دور الشريك المتكافئ في السلطة، إضافة إلى إشكالية احتساب النقاط القائم على الدوائر، لا التمثيل النسبي، (ومع ذلك فقد كانت الانتخابات الوحيدة في تاريخ اليمن التي فيها تنافس جدّي وقدر من الشفافية مقارنة ببقية الجولات الانتخابية اللاحقة في ظل اختلال التوازن السياسي).

وهكذا، لم تعد المرحلة الانتقالية ساحة لتجربة ديمقراطية ناشئة، بل تحولت تدريجياً إلى ميدان صراع غير متكافئ، تُستخدم فيه أدوات العنف والتكفير والتصفية الجسدية لإعادة هندسة المشهد السياسي، وهي مرحلة يمكن تسميتها بمرحلة "الهيلوكسات" الأداة الأساسية في الاغتيالات، الأسبق من مرحلة "المترات" 2012م - 2014م، (وقد مثل إرهابيو "المترات"، الجيل الثاني من "إرهابي الهيلوكسات") إن قراءة هذا السياق تكشف أن فشل المرحلة الانتقالية لم يكن حادثاً عارضاً، بل نتيجة مباشرة لاختلالات بنيوية واقتصادية وسياسية تراكمت منذ اللحظة الأولى للوحدة؛ فالتفاوت بين بنيتي الدولتين، والأزمة الاقتصادية الخانقة، والانفلات غير المنضبط للتعددية السياسية، كلها عناصر التقت لتجعل من الديمقراطية الوليدة مشروعاً هشاً، سرعان ما استحوذ عليه تحالف القوى التقليدية.

ومن هنا يصبح مفهوماً كيف مهد هذا السياق لانطلاق سياسة الاغتيالات التي انتهجها "علي صالح وحليفه الزندانى وطارق الفضلي وبن لادن"، ليس بوصفها جرائم معزولة، بل كأداة مكملة لعملية إعادة إنتاج الاستبداد في ثوب جديد، والإشارة إلى الظروف الموضوعية التي رافقت الوحدة لا يعني تبرير الإرهاب، فقد كان بالمقدور مواجهة التحديات الموضوعية بسياسة العدالة والحوار والمشاركة الوطنية، إلا أن الرئيس "علي عبدالله صالح" فضّل أن يُدير المرحلة بالعنف والإرهاب.

المحور الثاني: سياسة الاغتيالات

شكلت الاغتيالات السياسية التي شهدتها اليمن بين عامي 1990م و1995م أحد أخطر مظاهر الانحراف في المرحلة الانتقالية التي أعقبت إعلان الوحدة، إذ لم تكن مجرد حوادث معزولة أو جرائم فردية ناتجة عن صراعات شخصية، بل اتخذت طابعاً ممنهجاً ارتبط بمشروع سياسي واضح هدفه إضعاف الحزب الاشتراكي اليمني وشل القوى الوطنية المؤيدة لمشروع الدولة الحديثة العادلة.

لقد مثلت هذه الاغتيالات الوجه العنيف للتحالف السلطوي-الإرهابي، الذي تشكل حول الرئيس "علي عبدالله صالح" و"حزب الإصلاح" و"الجماعات التكفيرية القادمة من أفغانستان"، وهو التحالف الذي رأى في الديمقراطية والتعددية السياسية تهديداً مباشراً لمصالحه القائمة على احتكار السلطة والثروة واحتكار الدين والسياسة.

منذ الأشهر الأولى للوحدة اليمنية، جاءت الضربة الأولى باغتيال حمود الحطباني القيادي الاشتراكي في الجوف، ثم حسن الحريبي، القيادي في حزب التجمع الوحدوي اليمني (اليساري) عند محاولة اغتيال الأمين العام للتجمع عمر الجاوي، ثم اغتيال العلامة محمد أحمد الحوثي عضو الحزب الاشتراكي في محافظة عمران والذي كان صوتاً مقاوماً للوهابية في عمران وصعدة، مثلت هذه العملية رسالة سياسية واضحة بأن الحزب الاشتراكي - الذي دخل شريكاً في السلطة والذي كان يُواجه بالقمع إبان نشاطه السري- بأنه لن يُسمح له بالاستفادة من النشاط السياسي العلني لطرح مشروعه السياسي، دون أن يواجه سياسة تصفية جسدية.

تلتها عمليات اغتيال بصورة دورية استهدفت الكوادر الفاعلة في الحزب على المستوى المركزي في صنعاء وعلى مستوى القرى والمدن والمديريات، وقد جرت هذه العمليات في مناطق تخضع لرقابة الأجهزة الأمنية ولنفوذ قبلي للقوى النافذة الشريكة لصالح كبيت الأحمر.

لم يكن الاستهداف مقصوراً على الاشتراكي،-وان كانت له حصة الأسد- ففي ديسمبر 1992م تعرض العلامة بدر الدين الحوثي، نائب رئيس حزب الحق، لمحاولة اغتيال بسبب دعم التيار الزيدي وحزب الحق لدستور الوحدة الذي رفضه الإخوان والتكفيريون، ولعلاقة التحالف بين حزب الحق والحزب الاشتراكي حينها، وقد تكررت محاولة اغتياله مرة أخرى عام 1994م، ما يدل على أن سياسة الاغتيالات كانت نهجاً راسخاً، واستمرت سياسة الاغتيالات في تحييد الخصوم حتى في مرحلة ما بعد 1994م⁽¹⁾

(1) أبرز عمليات الاغتيالات في مرحلة ما بعد عام 1994م اغتيال اللواء أحمد بن أحمد بن حسن فرج مع قادة عسكريين آخرين بحادث تحطم مروحية عام 1999م. اغتيال جار الله عمر (الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي - 2002). اغتيال يحيى محمد

إن تتبع هذه العمليات يُظهر أن الاغتيال لم يكن يستهدف الأفراد بقدر ما كان يسعى إلى خلق مناخ سياسي يقوم على التخويف والإرهاب، وقد لعب الخطاب التكفيري دوراً محورياً في شرعنة هذه الاغتيالات، وهذا الخطاب لم يكن مجرد تعبير ديني، بل كان أداة أيديولوجية لتعبئة الجنود والميليشيات والأفغان العرب، وتحويل الخصوم السياسيين إلى خصوم دينيين، بحيث يصبح قتلهم "واجباً شرعياً". وإلى جانب الدور المحلي، تداخلت العوامل الإقليمية والدولية مع هذه السياسة؛ فالسعودية، التي رأت في الاشتراكي وريثاً للنهج اليساري الجنوبي، دعمت القوى القبلية والدينية المعادية له، وقدمت التمويل لتقوية نفوذها، أما الولايات المتحدة، فبينما كانت على علم بوجود آلاف "الأفغان العرب" في اليمن، فإنها فضّلت غض الطرف عن نشاطهم ما داموا منشغلين بالداخل وما داموا يقومون بالفصل الثاني من حربها على الشيوعية التي بدأت في أفغانستان، معتبرة أن بقاءهم تحت عين "صالح" أفضل من عودتهم إلى بلدانهم، وبذلك، فإن سياسة الاغتيالات حظيت ضمناً بغطاء خارجي، ساعد على استمرارها.

المتوكل (قيادي مؤتمري وعضو مجلس الشورى - 2003). تصفية السيد حسين بدر الدين الحوثي (مؤسس حركة أنصار الله - 2004). اغتيال الشيخ مجاهد أبو شوارب (قيادي قبلي بارز - 2004). كما أن عمليات الاغتيالات بعد العام 2011م والتي استهدفت كل من الدكتور عبد الكريم جذبان 2013م عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصارالله، والدكتور أحمد شرف الدين عضو مؤتمر الحوار الوطني عن أنصارالله 2014م، والدكتور محمد عبد الملك المتوكل القيادي في حزب اتحاد القوى الشعبية 2014م، والصحافي عبد الكريم الخيواني 2014م، كل هذه الاغتيالات مثلت امتداداً لهذا النهج السياسي الإجرامي القائم على تحييد الخصوم والمنافسين عند العجز عن مواجهتهم سياسياً وفكرياً في الحياة المدنية.

الجدول الزمني للاغتيالات ومحاولات الاغتيال (1990-1995)

ملاحظة: هذه الأسماء التي أمكن الوصول إليها من تتبّع صحيفتي "الثوري" و "المستقبل" لسنوات 1991م و1994م ومن مصادر أخرى في جمع المعلومات، وهي ليست إحصائية نهائية، وقابلة للتدقيق والتطوير في طبقات قادمة.

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
1	9 سبتمبر 1991م	اغتيال حمود الحطباني	عضو الحزب الاشتراكي اليمني محافظه الجوف	
2	10 سبتمبر 1992م	اغتيال: حسن الحريبي ومحاولة اغتيال: عمر الجاوي	نجا جار الله عمر من عملية الاغتيال وأصيب بجراح، استخدم القنلة بندقية أمريكية الصنع من نوع "اف ان" وهربوا بسيارة هيلوكس غمارتين، السلطة لم تحرك ساكناً برغم بياناتها وبحسب الصحف في ذلك الحين شوهدت السيارات من ذاك النوع بدون أرقام تمضي في الشوارع بدون أي إجراءات أمنية	موقف التجمع الوحدوي اليمني في بيانه أنه سيستمر في نهجه في حماية الوحدة والتمسك بالشرعية الدستورية والدفاع عن السيادة الوطنية والإصرار على انتزاع حق الممارسة الديمقراطية كاملة
3	نوفمبر 1991م	اعتداء مسلح على مقر الاشتراكي في خمر محافظه عمران	أصيب منصور عائض فارغ عضو لجنة المديرية وجرح ثلاثة آخرون، وسبق أن تعرض المقر لعملية إحراق	ذكرت مصادر في الحزب الاشتراكي أن الحزب قادر عن الدفاع عن نفسه، ولكن هذه الممارسات التي تستهدف مقرات الحزب تسيئ الى الديمقراطية والوحدة
4	ديسمبر 1991م	اغتيال نعمان قاسم حسن	عضو سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة إب. وقع الحادث عند خروجهم من قاعة المركز الثقافي في إب عقب مشاركتهم في مؤتمر الحزب بالمحافظة	أصدر الحزب بياناً أكد فيه عبئ موقفه من العنف والحرص على سيادة القانون. مشيراً إلى الاعتداءات التي تعرضت لها مقرات الحزب في كل من صعدة وحجة وخولان وغيرها. أشار الخبر الى سلسلة من الاعتداءات المسلحة التي تعرضت لها مقرات الحزب في كل من صعدة وحجة وخولان
5	ديسمبر 1991م	اعتداء مسلح على مقر الاشتراكي في ريدة	الاعتداء على مقر الحزب في ريدة وخارف استخدمت متفجرات تي إن تي شديدة الانفجار وأصيب صالح يحيى ماهر بإصابات بالغة	خرجت تظاهرة شارك فيها 15 ألف مواطن لإدانة الحادث. دعا بيان التظاهرة الأجهزة الأمنية الى المزيد من الإجراءات الوقائية لتحاشي وقوع أي أعمال مماثلة سواء على مستوى هذه المنطقة أو بشكل عام

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
6	يناير 1992م	اغتيال العلامة محمد أحمد الحوثي	عضو الحزب الاشتراكي اليمني - محافظة عمران. كان صوتاً مقاوماً للوهابية في عمران وصعدة	
7	29 يناير 1992،	مقتل ليلى ابنة القيادي الاشتراكي ووزير العدل، مصطفى عبد الخالق	عثر عليها جثة في منزل الشيخ عبد المجيد الزنداني	أُغلق الملف بعد حرب 1994م
8	فبراير 1992م	اغتيال محمد عامر زيد (أبو صريمة)	عضو سكرتارية الحزب الاشتراكي اليمني في ناحية قيفة بقضاء رداع، إثر إطلاق الرصاص عليه من قبل عناصر إرهابية	أصدرت الأحزاب والتنظيمات السياسية في محافظة البيضاء بياناً أدانت فيه عملية الاغتيال
9	8 فبراير 1992م	اغتيال رمضان جمعان حمادي	عضو قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني في حضرموت	
10	مارس 1992م	اغتيال عبدالله محمد لطف (مسعود)	عضو لجنة المديرية في منظمة الحزب الاشتراكي أمام منزله في قرية الوضيحة عزلة الأمجد	أدانت القوى السياسية في مديرية شرعب السلام جريمة الاغتيال وقد وقّع البيان كلاً من فروع المؤتمر الشعبي العام والتنظيم الوحدوي الناصري وحزب البعث العربي الاشتراكي واتحاد شباب اليمن وتنظيم التصحيح الشعبي الناصرى ومنظمة الحزب الاشتراكي.
11	30 مارس 1992م	اغتيال مصلح صالح الشهباني	عضو الحزب الاشتراكي في محافظة صعدة . تمت عملية الاغتيال في صنعاء	ذكرت المصادر الصحفية أن تجمعاً قبلياً بساند القتلة من قبيلة العصيمات قد حال دون القبض على القتلة وأطلق هذا التجمع النار على الأطقم العسكرية. وان جنود احد الأطقم قد قتل وان طقماً قد أُحرق وأصيب احد الجنود بجراح. بيان المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني قال بان اغتيال الشهباني يؤكد أن هذا الإرهاب مخطط له
12	26 أبريل 1992	محاولة اغتيال عبد الواسع سلام	وزير العدل عن الحزب الاشتراكي اليمني.. أصيبت عينه اليسرى	
13	أبريل 1992م	اعتداء على مقر للحزب الاشتراكي اليمني	اقتحام مقر الحزب الاشتراكي اليمني في مديرية مشرعة وحدان في صبر محافظة تعز، من قبل مدير عام المديرية ومرافقيه	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
14	أبريل 1992	محاولة اغتيال سالم صالح محمد، عضو مجلس الرئاسة، نائب رئيس الحزب الاشتراكي	انفجار قنبلة في منزله	
15	14 يونيو 1992	اغتيال هاشم العطاس	شقيق رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس، في الشحر حضرموت	
16	21 يونيو 1992	اغتيال ماجد مرشد سيف	عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، ومستشار وزير الدفاع	تم تصفيته في معسكر الأمن المركزي بعد أخذه جريحا
17	8 يوليو 1992	اعتداء على أنيس حسن يحيى، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي	تم مهاجمته خارج بيته في عدن	
18	20 أغسطس 1992	محاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان، رئيس مجلس النواب، عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي	هجوم صاروخي على المنزل، وقد أصيب الطابق العلوي من المنزل	نفذ العملية قائد قوات الصاعقة محمد إسماعيل
19	10 سبتمبر 1992	اعتداء مسلح على منزل د. ياسين سعيد نعمان عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني رئيس مجلس النواب	مقتل اثنين من حراس المنزل، جراء انفجار قنبلة ألقيت على منزله	
20	15 ديسمبر 1992م	اغتيال العقيد هيثم علي محسن	اغتيال في منطقة رماء مديرية ثمود محافظة حضرموت	
21	ديسمبر 1992م	محاولة اغتيال العلامة بدر الدين الحوثي، نائب رئيس حزب الحق	جرت المحاولة في محافظة صعدة	عقد أبناء محافظة صعدة المؤتمر الجماهيري الأول ضم حوالي عشر ألف مندوب، للتنديد بالجريمة
22	يناير 1993م	محاولة اغتيال علي صالح عباد (مقبل) في أبين	عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني مسؤول الحزب في محافظة أبين	
23	فبراير 1993م	محاولة اغتيال احمد علي الغماري	سكرتير ثاني منظمة الحزب الاشتراكي في حجة المحاولة تمت في منظمة صحيب بمديرية وشحة	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
24	فبراير 1993م	محاولة اغتيال الشيخ محسن أبو نسطان، في أرحب	مناضل اشتراكي ومن قيادات الجبهة الوطنية الديمقراطية في منطقة أرحب	
25	مارس 1993م	محاولة اغتيال فاشلة، انتهت باختطاف سيارتي جار الله عمر وسلام، في منطقة معبر. فلم يكونوا داخلها		
26	مارس 1993م	اغتيال عبد الحكيم محمد صالح	عضو الحزب في منطقة الغراس محافظة إب مديرية دمت	
27	14 أبريل 1993	اعتداء مسلح على منزل عبدالرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن	إلقاء قنبلة على المنزل	
28	27 أبريل 1993	استشهاد 7 من مناصري الحزب الاشتراكي	وقعت الحادثة في دائرة انتخابية في صعدة، من قبل أنصار صادق عبدالله الأحمر	
29	مايو 1993م	اغتيال حسني محمد الشامي	قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني وتربوي قدير في محافظة ذمار	
30	مايو 1993م	محاولة اغتيال خميس بن بريك	عضو الحزب الاشتراكي اليمني	
31	يوليو 1993م	اغتيال سيف العزب	عضو الحزب الاشتراكي في مديرية الرضمة	
32	أغسطس 1993م	محاولة اغتيال محمد عبدالله راكان	سكرتير أول منظمة الحزب في محافظة الجوف	
33	أغسطس 1993م	اعتداء على مقر للحزب	اقتحم مقر الحزب الاشتراكي اليمني قائد قطاع وصاب السافل المقدم سعيد العمري واطلق النار داخل مقر الحزب	
34	أغسطس 1993م	محاولة اغتيال محمود ناجي احمد	سكرتير منظمة الحزب في مديرية عتمة محافظة ذمار	
35	سبتمبر 1993م	اغتيال محمد علي محمد السهامي	عضو الحزب الاشتراكي	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
36	29 أكتوبر 1993	اغتيال ابن أخت نائب الرئيس علي سالم البيض، خارج منزله في عدن	وقد نجا من محاولة الاغتيال اثنان من أولاد البيض	
37	15 نوفمبر 1993	إطلاق نار من ثكنات للجيش على منزل عدنان علي سالم البيض		
38	11 ديسمبر 1993	اعتداء مسلح على صحيفة صوت العمال في صنعاء		
39	17 ديسمبر 1993	الشرطة العسكرية تمنع سيارة رئيس الوزراء حيدر أبو بكر العطاس، ومرافقيه، من المرور في نقطة عسكرية على مداخل صنعاء	كان العطاس حريصا على وحدة المؤسسات وتقارب الأطراف، وبعد هذه الحادثة رجع الى عدن وتعدّد المشهد السياسي	
40	1993	محاولة اغتيال عبدالواسع حمادي (أبو النصر)	مسؤول منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة إب	
41	1993م	اغتيال عبدالرحمن قاسم سكرتير ثاني منظمة الحزب الاشتراكي في الحديدة	تم التقطع له في الجراحي وقتله وتقطيع جثته	
42	1993م	محاولة اغتيال أحمد محمد ثابت الزبيري سكرتير ثاني منظمة الحزب في ريمه		
43	1993م	محاولة اغتيال أحمد عصمان	عضو الحزب الاشتراكي مديرية دمت	
44	1993م	محاولة اغتيال محمد يحي المراني	عضو الحزب الاشتراكي اليمني من أبناء سفيان	
45	يناير 1994م	اغتيال الشيخ عبدالكريم الجهمي	عضو لجنة الحزب في محافظة البيضاء	

الرقم	التاريخ	الجريمة	ملاحظات	التداعيات
46	يناير 1994م	وفاة غامضة للدكتور عبده ياسر بمستشفى الثور في صنعاء	عضو الحزب الاشتراكي	
47	مارس 1994م	اغتيال نبيل غالب بن غالب	عضو سكرتارية منظمة الحزب الاشتراكي في محافظة إب	
48	مارس 1994م	اغتيال محمد سعيد البريكي عضو الحزب الاشتراكي اليمني	في كمين على طرق عمران - الحوطة لحج	
49	مارس 1994م	اعتداء على حسن عبدالوارث	الصحفي الاشتراكي والقيادي النقابي	
50	مارس 1994م	اغتيال حيدر عبدالله غالب عضو الحزب الاشتراكي	وقعت الجريمة طعنا بالسكاكين، بالقرب من جامعة صنعاء. كان يعمل في الموسيقى العسكرية	
51	4 أبريل 1994	اغتيال أحمد خالد سيف	مسؤول الحزب الاشتراكي في منطقة النجادة محافظة تعز	
52	10 فبراير 1995م	اغتيال الشيخ علي بن علي جميل، قيادي في الحزب الاشتراكي في عمران	كان مرشح الحزب الاشتراكي اليمني في مديرية ظليمة إحدى مديريات حاشد في الانتخابات النيابية عام 1993م، وكان منافسه حينها الشيخ الشاب حميد الأحمر، وقد فاز جميل على الأحمر، وجرى التراجع عن النتيجة بصفقة سياسية. وعندما قامت حرب 1994م، تعرض منزله في ظليمه لحملة عسكرية مصحوبة بالطيران، وبعدها توسط الشيخ مجاهد أبو شوارب، أستقر "جميل" في صنعاء لاحقاً، حتى تمت تصفيته بالاغتيال في "منطقة الروضة"	
53	1995م	اغتيال عبد الواحد عبده علي سيف	عضو الحزب الاشتراكي اليمني تعز شرعب-الأمجدود	
54	5 مارس 1995م	اغتيال ناشر مشلي القاسمي	من محافظة الجوف، سكرتير أول منظمة الحزب محافظة عمران	

تحليل البيانات

إن تحليل هذه البيانات الجدول يؤكد أن العمليات لم تكن عشوائية، بل موجّهة بشكل دقيق نحو القيادات الاشتراكية ذات التأثير السياسي في محيطها الاجتماعي، خصوصاً القيادات الفاعلة في البيئة الاجتماعية القبلية- كعمران، وصعدة، والجوف، والبيضاء وذمار- فهذه المناطق كانت مستهدفة بشكل خاص، ضمن حرص القوى التقليدية على أن لا يجري في هذه المناطق أي تغير ثقافي سياسي يمثل خروجاً عن العصبية القبلية (الجاهلية) وعن الثقافة الوهابية، فالعصبية والإرهاب كانت من عناصر سيطرة القوى التقليدية على حكم شمال اليمن قبل الوحدة، والتي تضمن ضعف اليمن وتخلفه وتبعيته للسعودية.⁽²⁾

دون أن يعني ذلك أن الاغتيالات لم تكن حاضرة في المدن في صنعاء وتعز وعدن وإب والمكلا وغيرها، فقد استهدف الاشتراكيون في المدن وخصوصا السياسيين والمنتقذين والصحفيين والتربويين والنقابيين، الذين يؤلفون الحضور الاشتراكي في المجتمع المتمدن.

وفي العموم هدفت هذه الاغتيالات نحو تقويض مراكز القوة التي تمثل مشروع الدولة الحديثة، الاشتراكي حينها بالتحالف مع سائر القوى الوطنية.

وعليه، فإن سياسة الاغتيالات يمكن توصيفها بأنها الأداة الأكثر فاعلية في إفشال المرحلة الانتقالية، فقد أدت إلى تعطيل العملية الديمقراطية، وتقويض التعددية، وإشاعة مناخ من الرعب السياسي، وتهيئة الأجواء لانفجار الحرب.

لقد كانت الرصاصات التي اغتالت القادة الوطنيين هي ذاتها الرصاصات التي اغتالت مشروع بناء اليمن الجديد الموحد، وحوّلت الجمهورية اليمنية إلى ساحة صراع دموي، ولا زالت تبعات هذه الحرب قائمة حتى اليوم.

(2) الحزب الاشتراكي "كان وراء استنهاض النزعة المذهبية الزيدية في وجه الوهابية كتيار متخلف، وما لا يعرفه الكثير الحزب الاشتراكي عام 1979م أرسل إلى صعدة الدكتور عبد السلام الدميني، ويحيى منصور أبو أصبع، عندما سمع عن استقطاب الاستخبارات السعودية للعناصر الشابة من الجبهة الوطنية في شمال الشمال، من بينها صالح جلعف من محافظة الجوف، والذي رفض العمل مع السعودية فاغتالته أدواتها في الداخل.. ونحن اليمنيون لنا تاريخ من الصراع مع النظام السعودي الذي وقف ضد ثورتي 26 أيلول/سبتمبر و14 تشرين أول/أكتوبر والوحدة والديمقراطية والأحزاب اليسارية والقومية. وكذا تاريخ مع الوهابية كتيار ديني متمزمت زرع بذور الفتنة المذهبية في اليمن باستعدائه للزيدية والصوفية والشافعية". يحيى الشامي: ليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية. حاوره فايز الأشول، 27 شباط/فبراير 2017م، العربي، متوفر على الرابط: <https://www.al-arabi.com>

المحور الثالث : التحالف السلطوي والخطاب التكفيري

إن فهم ظاهرة الاغتيالات التي عصفت باليمن في المرحلة الانتقالية (1990م-1994م) لا يكتمل دون تحليل البنية السياسية والأيدولوجية للتحالف الذي جمع بين الرئيس "علي عبدالله صالح" وحزبه المؤتمر الشعبي العام من جهة، وحزب التجمع اليمني للإصلاح والجماعات الإرهابية العائدة من أفغانستان من جهة أخرى.

فقد مثل هذا التحالف ثلاثية معقدة، سلطة استبدادية عسكرية تبحث عن البقاء والاستمرار، وحزب إخواني يهدف إلى أسلمة الحياة السياسية (كما يفهم الإسلام) وإقصاء الخصوم، وجماعات إرهابية تستند إلى خبرة قتالية مكتسبة في ساحات الحرب الأفغانية، ومن التقاء هذه الأطراف الثلاثة ولدت استراتيجية متكاملة استخدمت التكفير والاغتيال كأدوات لإعادة تشكيل الحياة السياسية بما يخدم إعادة إنتاج الاستبداد.

لقد كان الرئيس علي صالح مدركاً أن الوحدة وما رافقها من انفتاح سياسي قد خلقت واقعاً جديداً يُهدد سلطته القائمة على شبكة قبلية-عسكرية، وأن الحزب الاشتراكي، بما يملكه من بنية تنظيمية ومؤسسية، قادر على أن يصبح فاعلاً سياسياً قوياً يفرض إصلاحات عميقة في بنية الدولة اليمنية ذات الطابع الرعوي والتعصب القبلي المتناقض مع فكرة الدولة (وليس وجود القبيلة في ذاتها كشكل تنظيم اجتماعي وهو أمر موضوعي).

فمنذ العام 1990م حتى العام 2014م اغتيل أربعة من قياداته السياسية التنظيمية في محافظة عمران وهم من أبناء المحافظة⁽³⁾، ففي انتخابات 1993م ضغط الإصلاح على الحزب وساوومه أن يتنازل

(3) 1995م اغتيال القيادي الاشتراكي علي جميل، "عندما قامت حرب 1994م، وانتهت بإقصاء الحزب الاشتراكي والتفكيك بأعضائه، كان لعل علي جميل نصيب كبير من هذا، إذا طُرد بعد الحرب بحملة عسكرية مصحوبة بالطيران، إلى منزله في "ظليمة" الذي تعرض للنهب. وبعدها توسط الشيخ مجاهد أبو شوارب، وضمن بعد عمليات تحكيم بين "علي جميل" و"آل الأحمر" والسلطة.. أُنشِئَ جميل في صنعاء لاحقاً، حتى تمت تصفيته بالاغتيال في "منطقة الروضة" عام 1995م. و اغتيل المناضل الشهيد علي جميل "بعد شهور فقط من صلح و ضمانة "أبو شوارب". من هو علي جميل الذي فاز بفارق مذهل على حميد الأحمر في انتخابات البرلمان 1993م وقصف أولاد الأحمر بيته بالطيران الحربي وقتلوه وشرّدوا أسرته !. موقع وطن الغد توفر على الرابط: <https://watanalghad.com>

9 آذار/آذار/مارس 2009م اغتيل محسن عسكر وقاز عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني ونجله تشافيز ذا العامين، في محافظة عمران.

آيار/مايو 2010م اغتيل الشيخ محمد جميل عضو لجنة المحافظة في منظمة الحزب الاشتراكي اليمني محافظة عمران، شقيق الشهيد علي جميل.

في 1 شباط/فبراير 2013م اغتيل شاعر الفقيه سكرتير منظمة الحزب الاشتراكي اليمني بمديرية قفلة عذر، بسبب نشاطه الميداني

بدائرة عمران للشيخ حميد الأحمر الذي هُزم في معقل رأسه أمام مرشح الحزب الاشتراكي علي جميل الذي اغتيل لاحقاً في صنعاء عقب حرب صيف 94م.

يعبر الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر -في مذكراته- بكل وضوح عن، الخوف أن يصبح ابن القبيلة أو أحد مشايخها حراً في اختيار الحزب الذي يمثله أو الثقافة التي يقتنع بها⁽⁴⁾، وإن كان الشيخ الأحمر في مذكراته يتحدث عن تأثير الحزبية على القبيلة عموماً، فهو أيضاً يتحدث عن تأثير السياسة على قبائل عمران وحاشد خصوصاً، وهذا أمر مصيري بالنسبة له.

ومن هنا جاء لقاء الرئيس "صالح" و"الشيخ الأحمر" و"الأفغان العرب"، ورسخ خيار "علي صالح" في التحالف مع القوى الأكثر محافظةً ورجعيةً لموازنة الاشتراكي وإضعافه، فكان التجمع اليمني للإصلاح الحليف الطبيعي، نظراً لامتلاكه قاعدة اجتماعية واسعة، وعلاقاته العميقة بالقبيلة والدين، وقبوله العمل ضمن منطق الهيمنة السلطوية.

وقد كان تأسيس التجمع اليمني للإصلاح-كواجهة سياسية لتنظيم الإخوان المسلمين في اليمن- في 13 سبتمبر من العام 1990م في أحد أبعاده تعبيراً عن هذا التحالف الرجعي⁽⁵⁾، هذا التحالف منح "صالح" غطاءً أيديولوجياً ودينياً في مواجهة خطاب الاشتراكي الديمقراطي، كما منحه دعماً شعبياً عبر شبكة المساجد والجمعيات الخيرية التي كان يديرها الإصلاح.

في قلب هذا التحالف كان يقف "عبد المجيد الزنداني"، الذي جسّد الرابط بين الإصلاح والجماعات التكفيرية الذي برز "طارق الفضلي" اسماً لامعاً فيها آنذاك، فالزنداني، العائد من أفغانستان بعد أن لعب دوراً في تجنيد "الأفغان العرب"، كان يحمل مشروعاً لأسلمة الدولة والمجتمع على النموذج الوهابي،

والإعلامي وللدور الذي لعبه في نقل الحقائق حول الأحداث في منطقته وإرسالها لوكالات ومواقع إخبارية محلية ودولية. • بلال محمد الحكيم. "اليمن من ربيع الثورة إلى خريف العُدوان"، ص 411 الناشر مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر، 2018 ط 2 رقم الايداع بدار الكتب الوطنية صنعاء (5092017م)

(4) "رأت الدولة بعد الوحدة تبني الفكرة الجديدة وهي الحزبية والهدف منها هو محاربة القبيلة ولعل من أهداف ذلك أنهم سيسحبون القواعد من مشايخ القبائل باسم التنظيم الحزبي، وهذا الاتجاه لايزال ساري المفعول وفعلاً أثر على المجتمع القبلي والعادات القبلية ووحدة القبيلة وهو أخطر من الوسائل التي استخدمت ضد القبيلة من قبل، لقد أثرت الحزبية على التماسك القبلي ولكن القبائل والمشايخ بدأوا ينتبهون". الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر [مذكرات]، (صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر، ط1، 2007) ص 317.

(5) يرد في مذكرات الأحمر قول علي صالح له: "كونوا حزبا يكون رديفاً للمؤتمر وسنكون كتلة واحدة، الاتفاقية تمت بيني وبين الحزب الاشتراكي، وبيننا اتفاقيات لا أستطيع أتملئ منها، وفي ظل وجودكم كتظيم قوي سوف ننسق معكم بحيث تتبنون مواقف معارضة ضد بعض النقاط أو الأمور التي اتفقنا عليها مع الحزب الاشتراكي وهي غير صائبة ونعرقل تنفيذها، وعلى هذا الأساس أنشأنا التجمع اليمني للإصلاح في حين كان هناك فعلاً تنظيم وهو تنظيم الإخوان المسلمين الذي جعلناه كنواة داخلية في التجمع لديه التنظيم الدقيق والنظرة السياسية.

ورأى في الوحدة والدستور الجديد تهديداً لـ"الهوية الإسلامية" كما يفهمها.

ومن هنا جاءت حملته ضد الدستور، واعتباره "كفراً وشيوعية"⁽⁶⁾، كما ورد في خطبه وبياناته في مطلع التسعينيات، وإلى جانبه برز "عبدالله صعتر" الذي كُفر الزيدية عام 1992م⁽⁷⁾ بسبب فتوى من المراجع الزيدية بالتصويت على دستور الوحدة الذي كان يراه الإخوان دستورا كفرياً، مقدماً الغطاء الشرعي لاستهداف كل من يدافع عن التعددية السياسية أو الدستور المدني.

كما لعب "عبد الوهاب الديلمي" دوراً محورياً في إضفاء شرعية دينية للحرب لاحقاً، عبر فتوى شهيرة تبيح قتل المدنيين الجنوبيين إذا تمترس بهم الجيش، وتعتبر الاشتراكيين مرتدين، ومن حينها "باتت وسائل الإعلام الرسمية تطلق على تلك الحرب اسم حرب الردة والانفصال"⁽⁸⁾ وهي الفتوى التي ستتحول إلى أداة رئيسية للتعبيئة في حرب 1994م⁽⁹⁾ وهي الحرب التي شارك فيها الإصلاح⁽¹⁰⁾ وهو

(6) "وفي العام 1990 قاد معارك الدستور ودعا إلى مؤتمر الوحدة والسلام، الذي شاركت فيه حشود مليونيه من أنحاء اليمن من أجل تعديل الدستور، واعتماد الشريعة الإسلامية كمصدر لكافة التشريعات" الصحوة نت، "عبدالمجيد الزنداني.. مسيرة عظيمة لرجل السياسة والدين". (22 أبريل 2024) متوفر على الرابط: <https://alsahwa-yemen.net/p-75032>

(7) "... وكان صعتر أحد قيادات التجمع اليمني للإصلاح قد شن حملة تكفير وتخوين ضد كل أتباع المذهب الزيدي التي تتبعه قطاعات واسعة من أبناء الشعب اليمني، ووصف صعتر اتباع المذهب بأنهم كفرة وفجرة ويهود بل هم أخطر من اليهود وهم أتباع عبد الله بن سبأ". صحيفة المستقبل، العدد (88) تاريخ 22 مارس 1992م.

(8) د. عادل الشرجبي "بناء الدولة الرعوية في اليمن"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2013م ص ١٣.

(9) نص الفتوى: "إننا نعلم جميعاً أن الحزب أو البغاة في الحزب الاشتراكي اليمني المتمردين المرتدين هؤلاء لو احصينا عددهم لوجدنا أن أعدادهم بسيطة ومحدودة. ولو لم يكن لهم من الأنصار والاعوان من يقف إلى جانبهم ما استطاعوا ان يفعلوا ما فعلوه في تاريخهم الاسود طيال خمسة وعشرين عاماً، وكل الناس يعرفون في داخل المحافظات الجنوبية وغيرها أنهم أعلنوا الردة والانحاد والبغى والفساد والظلم بكل أنواعه وصنوف، ولو كان هؤلاء الذين هم راس الفتنة لم يكن لهم من الاعوان والانصار ما استطاعوا أن يفرضوا الألعاد على أحد ولا أن ينتهكوا الاعراض ولا أن يؤممو الاموال ويعلنوا الفساد ولا أن يستيحووا المحرمات، لكن فعلوا ما فعلوه بادوات هذه الادوات هم هؤلاء الذين تسميهم اليوم المسلمين هؤلاء هم الذي اعطى الجيش ولاء لهذه الفتنة، فاخذ ينفذ كل ما يريد أو ما تريد هذه الفتنة ويشرد وينتهك الأعراض ويعلن الفساد ويفعل كل هذه الافاعيل وهنا لابد من البيان والإيضاح في حكم الشرع في هذا الأمر : أجمع العلماء أنه عند القتال، بل إذا تقاتل المسلمون وغير المسلمين، فإنه إذا تمترس أعداء الإسلام بطائفة من المسلمين المستضعفين، فإنه يجوز للمسلمين قتل هؤلاء المتمترسين بهم مع أنهم مغلوب على أمرهم وهم مستضعفون من النساء والضعفاء والشيوخ والأطفال، ولكن إذا لم نقتلهم فسيتمكن العدو من اقتحام ديارنا، وقتل أكثر منهم من المسلمين ويستبيح دولة الإسلام، وينتهك الأعراض. إذن، ففي قتلهم مفسدة أصغر من المفسدة التي تترتب على تغلب العدو علينا، فإذا كان إجماع المسلمين يجيز قتل هؤلاء المستضعفين الذين لا يقاتلون، فكيف بمن يقف ويقاتل ويحمل السلاح، هذا أولاً. والأمر الثاني، الذين يقاتلون في صف هؤلاء المتمردين، هم يريدون أن تلعو شوكة الكفر، وأن تخفض شوكة الإسلام، وعلى هذا فإنه يقول العلماء: من كان يفرح في نفسه في علو شوكة الكفر وانخفاض شوكة الإسلام فهو منافق، أما إذا أعلن ذلك وأظهره فهو مرتد أيضاً". بعد عام على حرب اليمن علمتا ومفكرون إسلاميون يردون على فتوى الديلمي، صحيفة الوثيقة المصرية، تاريخ 15 أغسطس 1995م.

(10) بالنسبة لموقف التجمع اليمني للإصلاح من الحرب والانفصال والدفاع عن الوحدة فهو لا يحتاج إلى شرح أو تأكيد مني ولا توضيح

الحزب الوحيد الذي انخرط فيها بكوادره ومقاتليه الذين هم امتداد لما عرفت "بالجبهة الإسلامية" إبان حروب المناطق الوسطى، ويذكر أن "أسامه بن لادن" زار اليمن في تلك الفترة، ما يعني واقعياً أن الحرب الأمريكية على الشيوعية بدأت في اليمن قبل افغانستان.⁽¹¹⁾

وهذا الموقف هو ذاته موقف "الشيخ الأحمر"، الذي يُعبر عنه في مذكراته بكل وضوح بل يكشف سر التناقض في "علي صالح" بذلك الدستور التقدمي، فيما هو شخصية معادية لكل ما هو ثوري وعادل، وتصريح الأحمر يكشف بوضوح النية المسبقة من علي صالح في الانقلاب على الدستور، وكانت تصفية الاشتراكيين بوصفهم شريك الوحدة مقدمة لهذا الانقلاب الذي تم عقب حرب صيف 1994م. جاء في مذكرات الأحمر: "كان مضمون الاتفاقية التي وقعها الرئيس علي عبد الله صالح مع علي سالم البيض أن يحال مشروع دستور الوحدة إلى المجلسين التشريعيين في الشطرين لإقراره قبل إعلان الوحدة، وقد عارضت ومعي الكثيرون من العلماء وغيرهم هذا الدستور، كان رأينا أن الوحدة لا يجب أن تقوم على هذا الدستور الذي انتهوا من إعدادهِ عام 1982م حيث كانت الظروف مختلفة عن اليوم وميزان القوى في تلك الفترة كان لصالح الاشتراكي وكان مطلبنا إصلاح الدستور أولاً قبل إعلان الوحدة.. كنا نتجادل مع الرئيس حول الدستور ويقول لنا: يا إخوان الدستور مؤقت والاستفتاء على الدستور هو استفتاء على الوحدة وقد كان الرئيس في هذه القضية محقاً وبعيد النظر"⁽¹²⁾

إلى جانب الغطاء الأيديولوجي، وفرت الجماعات الجهادية الذراع التنفيذية لهذا التحالف؛ فقد عاد آلاف المقاتلين اليمنيين الذين شاركوا في الحرب الأفغانية إلى بلادهم في تلك الفترة ومعهم آخرين أجانب، وقد اكتسبوا خبرة قتالية وشبكات تنظيمية عابرة للحدود، ومنهم مصريين،⁽¹³⁾

من أحد فهو أشهر من الشمس في رابعة النهار، لقد كان له ذلك الموقف القوي الحازم والمشرف فكوادر التجمع اليمني للإصلاح كانوا في مقدمة المقاتلين في كل الجبهات وسقط منهم المئات من الشهداء وكان شباب الإصلاح هم الوحيدون من أعضاء التنظيمات السياسية الذين شاركوا بالقتال مع القوات المسلحة والكل يعلم هذا الدور الوطني". مذكرات الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر. ص (281-282) مصدر سابق.

11 طارق الفضلي في مقابلة بثتها قناة "اليمن اليوم"، يوم 12 أكتوبر 2012م، في برنامج "ساعة زمن" وأعاد موقع يمنات نشرها:

المذيع: لماذا يدعمهم أسامة بن لادن؟ ما الغرض من ذلك؟

الفضلي: "كان عنده تفاؤل باليمنيين، وهو من أصول يمنية وقد زار اليمن أثناء حرب المناطق الوسطى، وكان يقدم دعماً ومساعدة للإخوان المسلمين وقد استمرت هذه العلاقة".

12 الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، مصدر سابق ص- 245- 246

13 يُعد سيد إمام عبد العزيز أبرز الشخصيات التكفيرية المصرية من "جماعة الجهاد" التي حملت الفكر التكفيري إلى اليمن. قدم إمام عبد العزيز من باكستان إلى اليمن مروراً بالسودان في العام 1994م. قامت جماعة الإخوان في اليمن بترتيب مسألة إقامته حيث عمل طبيباً في مستشفى الثورة الحكومي في مدينة إب، وعرف باسم الدكتور فضل. ومن ضمن الشخصيات التكفيرية المصرية من جماعات الجهاد الإسلامي التي قدمت إلى اليمن، أيمن الظواهري الذي تم مبايعته أميراً لتنظيم القاعدة بعد أسامة بن

"في هذه الفترة من 1990م- 1994م سافر عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني المكلف بملف الإرهاب صالح منصر السييلي إلى القاهرة لبحث قضية الإرهاب وعناصر الافغان الإرهاب المصريين الموجودين في اليمن، وبدأت مصر في مطالبة اليمن بتسليم الأفغان المصريين إلا أن صنعاء لم تسلمهم وطالبت منهم المغادرة طوعاً، فغادر معظمهم إلى السودان"⁽¹⁴⁾

لادن، قدم الظواهري إلى اليمن أواخر عام 1994م ومكث مدة عام في اليمن، ومثله فعل شقيقه محمد الظواهري". المرصد اليمني لحقوق الإنسان، "الإرهاب واستراتيجية البقاء في السلطة"، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م) ص 41

(14) التقرير السنوي لحقوق الإنسان: ص 66

المحور الرابع : "تنظيم الجهاد" تحالف علي صالح والفضلي والزندانى

مثل "تنظيم الجهاد" في اليمن أحد أهم التنظيمات التي ارتبطت بظاهرة الاغتيالات، حيث برزت كأداة وظيفية استُخدمت في صراعات السلطة، ضمن تحالف ثلاثي بين صالح والفضلي والزندانى.

تعود جذور تنظيم الجهاد إلى أواخر ثمانينيات القرن العشرين، حين عاد مئات المقاتلين اليمنيين من ساحات الحرب في أفغانستان بعد انسحاب الاتحاد السوفييتي.⁽¹⁵⁾ وقد ارتبط هؤلاء العائدون بما عُرف حينها بـ "الأفغان العرب"، وفي مقدمتهم طارق الفضلي، الذي كان على صلة مباشرة بأسامة بن لادن وعدد من قادة الحركة "الجهادية" العالمية⁽¹⁶⁾. ومع عودة هؤلاء، تشكلت في اليمن نواة التنظيم الذي سيعرف لاحقاً بالقاعدة وأنصار الشرعية في الجزيرة العربية.

تركز نشاط التنظيم في المحافظات الجنوبية والوسطى، حيث استفاد من الطبيعة القبلية والبيئة الجبلية؛ ففي أبين، أقيمت معسكرات تدريب صغيرة بإشراف طارق الفضلي، فيما اتخذت البيضاء ومأرب مراكز خلفية لإيواء العناصر وتخزين السلاح، أما على صعيد العمليات، فقد امتد نشاط التنظيم إلى صنعاء وعدن، حيث نُفذت سلسلة من الاغتيالات التي طالت قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي.

وَقَر "علي عبدالله صالح" وأجهزته الأمنية مظلة حماية للتنظيم، تجسدت في غض الطرف عن نشاطه، وتسهيل عودة المقاتلين من أفغانستان دون مساءلة، بل وإدماج بعضهم في وحدات الجيش، وحصرت فوهات بنادق الإرهابيين على صدور الاشتراكيين.⁽¹⁷⁾ ولم توجه إلى نظام صالح، بينما وصفت الخطابات الرسمية هذه الجرائم بأنها "أعمال فردية" أو "جنائية"، أو ثارات قبلية، في إنكار متعمد لبعدها السياسي.

أُعتقلت بعض العناصر في حوادث متفرقة تتعلق بتفجيرات أو اغتيالات، إلا أن هذه الاعتقالات لم تكن جدية بل كانت فترة إقامة وتحفظ على هذه العناصر لإعادة استخدامها، فقد أُلقي القبض على

(15) تصريح لوزير الداخلية يحيى المتوكل : العناصر التي قدمت من أفغانستان وكونت تنظيمًا يعرف باسم الجهاد والذي يقوم بتمويله أسامه بن لادن ... في التحقيقات مع المتهمين في عدن ولحج وحضرموت أكدت الاعترافات أنهم ينتمون الى التنظيم". الثوري: العدد

1330 تاريخ 10 يناير 1994م

(16) نقلت الصحيفة خبراً : "ادلى طارق الفضلي باعترافاته عن علاقته بأطراف خارجية وداخلية لها دخل بالإرهاب". صحيفة الثوري :

العدد 1279 تاريخ 14 يناير 1993م

(17) "يقول المسؤول الإعلامي للقاعدة احمد منصور، إنه خلال الفترة من 1990م إلى 1994م كان أسامه بن لادن يمنعنا من أن نصوب أسلحتنا أو القيام بأعمال عسكرية ضد الحكومة اليمنية بل يكون تصويبها ضد الشيوعيين في الجنوب، وكان لنا دوراً كبير في حرب 1994م؛ فنحن أول من دخل معسكر العند في لحج ومعسكر مره في شبوة". تقرير حقوق الإنسان في اليمن مصدر سابق ص 43

أمير تنظيم الجهاد في أبين " طارق الفضلي " بتهمة محاولة علي صالح عباد(مقبل) وطوال فترة بقائه في السجن لم يخضع لمحاكمة، لأنه كان مدعوماً من السلطة ذاتها، وفي حرب 1994م تم إطلاق سراحه للمشاركة في الحرب⁽¹⁸⁾، وقد كتبت الصحف حينها عن انخراط الفضلي في أولى شرارات الحرب.⁽¹⁹⁾

لعب التجمع اليمني للإصلاح، وخصوصاً جناح الزنداني، دور الوسيط الأيديولوجي بين الدولة والإرهابيين من الأفغان العرب، فقد وقر الإصلاح خطاب "حماية العقيدة" و"مواجهة الكفر"، الذي شكّل الغطاء الشرعي للاغتيالات، بينما وظفت السلطة هذا الخطاب في خدمة أجندتها السياسية، وهذا ما يؤكد طارق الفضلي، الذي طلب في العام 2009م من لجنة شكلها "علي صالح" لضرب الحراك الجنوبي -بقيادة اللواء علي محسن، وغالب القمش، وأحمد درهم من الأمن القومي، ورشاد العلمي- طلب من اللجنة فتوى لاستباحة دم الحراكيين على غرار فتوى حرب 1994م⁽²⁰⁾ وقد حاولت اللجنة مع

(18) طارق الفضلي في مقابلة قناة "اليمن اليوم"، يوم 12 أكتوبر 2012م، مقابلة مع طارق الفضلي، في برنامج "ساعة زمن" وأعاد موقع يمنات نشرها:

المذيع: أنت حبست متى؟

الفضلي: "حبست في 93م."

المذيع: ليش؟

الفضلي "باتهامي أنني وراء عملية اغتيال قيادي في حزب الاشتراكي، علي صالح عباد (مقبل)، وشبه الاتهام أيضا حول تفجيرات في عدن".

المذيع: هل كان هناك محاكمة:

الفضلي "لا تم التحقيق معي لمدة أربعة أشهر، وأعطيتهم كل الصراحة احنا جماعة جينا للقتال ضد الشيوعيين بدعم من أسامة بن لادن، ومستمرين في القتال، وأنتم الآن حلفاء معهم، وهم يعني شركاء معكم في الحرب".

المذيع: طيب كيف خرجت؟

الفضلي: "خرجت لما انفجرت الحرب [حرب 94]".

المذيع: احتاجوا لك يا شيخ طارق؟

"الفضلي: في معسكر باصهيب بدمار بدأ القتال وبدأت القوات تنزل من البيضاء والراعدة.. واتصل بي غالب القمش في الليل، حوالي الساعة 2 في الليل، وقال لي: هاه بتقاتل؟ قلت: فكوا لي، وبقتال لآخر قطرة من دمى. رحت وقابلت غالب، قال: تحتاج سلاح، تحتاج دعم، تحتاج شيء؟ قلت: كل شيء موجود فك لي الباب وأعرف طريقي. وانفكيت". يمنات، " طارق الفضلي: الاشتراكيون ذبحوا وقتلوا وما لهم إلا السكين"، (14 أكتوبر 2014م)

(19) ضمن اراصاصات حرب 94م وظهور تنظيم الجهاد وعلاقته بنظام علي صالح والزنداني وعبدالله بن حسين الاحمر جاء هذا الخبر:

"عناصر ارهابية من تنظيم الجهاد موالية للفضلي شاركت في تأجيج الاحداث الدامية المؤسفة التي فجرها لواء العمايقة في محافظة ابين ، قوات واليات لواء العمايقة وعناصر مسلحة من تنظيم الجهاد لازالت منتشرة ومتمركزة في احياء زنجبار وجعار والكود وشقرة وغيرها". صحيفة الثوري : العدد 1331 تاريخ 17 يناير 1994م

(20) ذكر الفضلي هذا الكلام في مقابلته بثتها قناة "اليمن اليوم"، يوم 12 أكتوبر 2012م، مقابلة مع طارق الفضلي، في برنامج "ساعة زمن" وأعاد موقع يمنات نشرها.

"كان موقفنا الرافض، وكنا نقول للجنة: تمام احنا ممكن أن نبحت عن الحراك الجنوبي، ولكن نحن كجهاديين لا نستطيع أن

الزندانى لكنها لم تحصل عليها فقد كان التجمع اليمني للإصلاح يريد الاستفادة من الحراك الجنوبي في مواجهة المؤتمر الشعبي العام.

إن تحليل هذه العلاقة يكشف عن بنية تحالف وظيفي: "صالح" احتاج إلى الغطاء الديني والشعبي الذي يوفره الإصلاح والإرهابيين، و"الإصلاح والإرهابيين" احتاجوا إلى حماية الدولة ومواردها لتوسيع نفوذهم. وهكذا، ولدت علاقة تبادلية جعلت من العنف وسيلة مشروعة في السياسة، ومن التكفير أداة لإضفاء الشرعية الدينية على الاغتيالات، وبذلك لم يكن استهداف الاشتراكي مجرد صراع حزبي، بل جزءاً من مشروع أوسع هدف إلى منع أي تحول تقدمي، وإبقاء السلطة أسيرة التوازنات التقليدية.

وعلى الصعيد الإقليمي، لقي هذا التحالف دعماً ضمنيّاً من السعودية التي رأت في الاشتراكي امتداداً للدولة الاشتراكية الجنوبية وتهديداً مباشراً لنموذجها السياسي بفعل الدعم السابق الذي قدمه الاشتراكي واليمن الديمقراطية للقوى اليسارية والحركات الثورية في الجزيرة العربية التي سعت لإسقاط الأنظمة الملكية، ومن هنا جاء دعمها المالي للقبائل المتحالفة مع "صالح والإصلاح"، وتغذيتها للخطاب الديني الذي يربط بين الديمقراطية والكفر، وقد كان الموقف في البعد الآخر تعبيراً عن رفض الوحدة اليمنية والسعي لتقويضها، (ولهذا لم يكن مستغرباً في حرب 1994م أن تقف إلى جانب علي سالم البيض الذي أعلن قرار فك الارتباط - الانفصال، بعيداً عن قرارات الحزب، وبناء على هذا القرار تم فصله وفصل العطاس من الحزب).

أما الولايات المتحدة، فقد تعاملت مع الأمر ببراعماتية باردة؛ إذ لم تُبدِ اهتماماً بالاغتيالات أو بالتكفير، بل ركزت على ضمان بقاء الأفغان العرب تحت رقابة صالح، معتبرة أن انشغالهم بالداخل أفضل من تحويلهم إلى خطر خارجي، وقد وجدت فيهم أداة مثالية لتقويض اليسار اليمني ومواصلة حربها على "الشيوعية" عبر ذات الأدوات التي حاربت لصالحها في أفغانستان، وهكذا، وجد التحالف السلطوي - الإرهابي غطاءً خارجياً، سعودياً وأمريكياً، سمح له بالاستمرار دون خوف من مساءلة دولية. ولم تتوجس الولايات المتحدة الأمريكية من الأفغان العرب إلا بعد تفجيرات فنادق عدن التي استهدفت القوات الأمريكية التي كانت في طريقها إلى الصومال، ومع ذلك فقد كان الأفغان العرب يخوضون معركتها في تصفية اليسار اليمني.

نتصرف إلا بفتوى، عندما قاتلنا الشيوعيين كان هناك فتوى موجودة، فتوى شرعية، وتحملوها علماء، هم اللي أفتوا للمجاهدين، وتحملوا المسؤولية. احنا لسنا علماء. الفتوى تصدر من علماء، جيبوا لنا فتوى، احنا نريد فتوى من عالم معتبر معروف يكون له فتوى ضد الحراك الجنوبي، أنه يجوز قتالهم، بعد كذا الناس بتمشي على الفتوى هذه. لم يستطيعوا أن يأتوا بعالم. حاولوا أظن من الزندانى، كان يتكلم من تحت تحت، حاولوا مع بعض علماء محسوبين على السلطة ومحسوبين على الإصلاح. "يمنات"، طارق الفضلي: الاشتراكيون ذبحوا وقتلوا وما لهم إلا السكين"، (14 أكتوبر 2014م)

وفي وقت لاحق أقرت الحكومة اليمنية في كانون أول/ديسمبر 2002م، بوجود العنصر الأجنبي في نشأة التنظيمات الإجرامية التكفيرية في اليمن⁽²¹⁾، وكذلك وجود قوى يمنية داعمة لها، ومشجعة لعودة اليمنيين من أفغانستان إلى البلاد للقيام بأعمال تخريبية، والتسهيل وتشجيع الشباب من جنسيات مختلفة إلى دخول البلاد، من أجل إلحاقهم بالمدارس والكلية الدينية وتلقي الفكر المتطرف، وكذلك إيواء العناصر القادمة من أفغانستان والمطلوبة للأجهزة الأمنية في بلدانها الأصلية.

أقرت حكومة علي صالح بهذه الحقائق لاحقاً عندما قدمت نفسها حليفاً لأمريكا في ما سُمي بالحرب على الإرهاب، ومع تصاعد خلافاتها مع التجمع اليمني للإصلاح، إلا أن الواقع التاريخي يشهد بأن هذه الرعاية التي تلقتها الجماعات التكفيرية الإرهابية، لم تكن فقط رعاية إخوانية بل مؤتمرية وتحديداً رعاية رئيس النظام "علي صالح" بشكل خاص، فقد كان "صالح" حليفاً استراتيجياً للإخوان والجماعات التكفيرية منذ سبعينيات القرن الماضي حتى حرب 1994م ويستخدمهم بشكل مباشر في الحروب ضمن القوات المسلحة وكمنصرين لها.

تشير بعض التقديرات إلى أن عدد مقاتلي التنظيمات "الإسلامية" المشاركة في حرب 1994م يزيد عن 60 ألف مقاتل من يمينيين ومصريين وفلسطينيين وأردنيين وسودانيين، وغيرهم من الجنسيات العربية، ويؤكد مصداقية هذا التقدير تصريح حسين محمد عرب وزير الداخلية السابق عن ترحيل ما يزيد عن 20 ألف جهادي أفغاني خارج اليمن عقب انتهاء الحرب مباشرة، وكذلك تصريح عبد القادر باجمال (وزير الخارجية آنذاك) بترحيل 24 ألف "جهادي" إلى خارج اليمن عام 1996م ناهيك عن عمليات الترحيل التي جرت دون إعلان وتحت ضغوط عربية وإقليمية ودولية والتي لم يعلن عنها.⁽²²⁾ وكل هذه الآلاف من العناصر كانت جيش "علي صالح" في وقت ما!

إن نتائج هذا التحالف كانت كارثية على مستقبل الجمهورية، فقد أفرغت العملية الديمقراطية من مضمونها، وتحولت الوحدة من مشروع لدولة مدنية إلى منصة لإعادة إنتاج الاستبداد، كما فتح هذا التحالف الباب لصعود الإرهاب التكفيري في اليمن، إذ شكّل قاعدة صلبة لظهور تنظيم القاعدة لاحقاً،

(21) في 9 كانون أول/ديسمبر 1997م أظهرت نتائج التحريات التحقيقات أن المدعو نبيل نانكلي أسباني الجنسية يتزعم شبكة تخريبية وكانت تنوي تنفيذ عمليات اغتيالات لقيادات وكبار المسؤولين في الدولة.. في 23 كانون أول/ديسمبر 1989م تم اعتقال مجموعة مكونة من عشرة أشخاص من الجنسيات البريطانية والفرنسية في كل من عدن وشبوة وبحوزتهم كمية كبيرة من الأجهزة والأدوات والوسائل التي كان يراد بها إقلاق الأمن، وقد قام بإرسالها المدعو أبو الحسن المحضار.. كما أوضحت نتاج التحقيقات تورط المدعو أبو الحمزة المصري المقيم في العاصمة البريطانية لندن ويحمل الجنسية البريطانية وتواصله مع العناصر المذكورة وتحريضه للقيام بالأعمال الإرهابية التخريبية في إطار ما سمي بجيش عدن أبين الإسلامي". تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب "حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن"، (صنعاء: صحيفة الثورة، ديسمبر 2002)

(22) المرصد اليمني لحقوق الإنسان "الإرهاب واستراتيجية البقاء في السلطة"، مصدر سابق ص 43-44

ما جعل اليمن جزءاً من خريطة الإرهاب الدولي، وبذلك يمكن القول إن الاغتيالات لم تكن سوى أحد تجليات تحالف أعمق بين الاستبداد والإرهاب، تحالف أسس لعقود من الصراع والانقسام والعنف.

الدولة والأجهزة الأمنية

إن دراسة سياسة الاغتيالات والتحالف السلطوي-الديني لا تكتمل دون الوقوف عند الدور الذي لعبته أجهزة الدولة، وبخاصة الأجهزة الأمنية والعسكرية، في تلك المرحلة الانتقالية.

فمن الناحية النظرية، كان يُفترض بالدولة -وقد دخلت عهد التعددية والديمقراطية- أن تكون المرجعية العليا الضامنة لسلامة العملية السياسية ولحماية جميع القوى المشاركة فيها، غير أن ما حدث في الواقع كان نقيضاً لهذه الوظيفة، إذ تحولت الدولة إلى أداة بيد الرئيس علي عبدالله صالح وحلفائه، وتمت إعادة توجيه أجهزتها لخدمة مشروع الاستبداد، عبر التواطؤ مع الاغتيالات⁽²³⁾، والتستر على الجناة⁽²⁴⁾، واستيعاب الجماعات الإرهابية بدل محاسبتها، وبذلك، لعبت أجهزة الدولة الدور الأكثر خطورة في إفشال المرحلة الانتقالية وتقويض مشروع الجمهورية الثانية.

هذا التواطؤ المؤسسي جعل من الأمن السياسي شريكاً غير معلن في سياسة التصفية الجسدية، وقد طالب الحزب الاشتراكي اليمني أكثر من مرة أن يتم إخلاء صنعاء من المعسكرات، وضبط المجرمين وتعقبهم ومكافحة الإرهاب الذي يمارس على الحزب، ولكن دون أي استجابة.⁽²⁵⁾

ولم يقف الأمر عند حدود التستر، بل تعداه إلى تسهيل هروب الجناة من السجون⁽²⁶⁾ أو إصدار

(23) "ومع كل التأكيدات ورفع الأصوات لحماية الأرواح والضرب على العاثرين بالأمن والنظام فإن عمليات الاغتيال ومهاجمة مقرات العمل السياسي الوطني الديمقراطي لم تقف عند حد، بل أنها أيضاً -وهذا المؤسف- تطورت بشكل حاد مما يؤكد أن هناك نوعاً من الانفلات وعدم الالتزام بالقوانين والقرارات الجمهورية الصادرة من قيادة الدولة وأن المؤسسات الأمنية التي تعهدت كماداتها بحماية الأمن والاستقرار وملاحقة المجرمين والخونة مازال دورها مفقوداً، وكأنها غير موجودة على الإطلاق". ابن تقف المؤسسات والأجهزة الأمنية من عملية الاغتيال السياسي، صحيفة المستقبل: العدد 80 تاريخ 2 فبراير 1992م

(24) تصريح رئيس الحكومة العطاس: "الأرهابيون يحتمون لدى مراكز القوى .. جميع الذين قاموا بارتكاب حوادث الاغتيالات او محاولات الاغتيالات او الاخلاء بالأمن والتقطع معروفون وتم اعتقال بعضهم ولكن البعض لا يزال محتفي ببعض مراكز القوى في الجمهورية" الثوري: العدد 1317 تاريخ 21 أكتوبر 1993م

(25) على خلفية اغتيال رمضان جمعان حمادي بتاريخ 8 فبراير 1998م في حضرموت، صدر عن منظمة الحزب الاشتراكي اليمني في صنعاء بياناً جاء فيه "دعا البيان الى إخلاء المدن الرئيسية وبالذات صنعاء من المعسكرات ومظاهر التسلح وتطهير العاصمة من الأسلحة المكسدة في بيوت البعض وإعادة ترتيب أوضاع الجيش والأمن والعمل على قطع دابر الإرهاب وتعقب الإرهابيين وانزال العقاب الصارم فيمن يخل بالأمن العام أو إرهاب المواطنين والقضاء على الإرهاب الفكري والسياسي كما دعا البيان الى إلغاء الحراسة الشخصية في المدن وإنهاء ظاهرة الدويلات داخل الدولة.

تأكيداً على ما سبق نطالب وبلا هوادة بالإسراع في استكمال نتائج التحقيق والتحفظ على كافة المتهمين لتقديمهم الى المحاكمة والاعلان فوراً عن حصر اقامة المعسكرات المشبوهة ومخازن الاسلحة". صحيفة المستقبل: العدد 82 تاريخ 16 فبراير 1992م

(26) جاء في خبر: "هروب 6 من سجن المنصورة بمعية احد الجنود بعد منتصف الليل اثر انقطاع الكهرباء وقد حطموا النافذة للخروج، وكان قد قبض عليهم على ذمة قضايا التفجيرات الإرهابية التي شهدتها فنادق عدن العام الماضي (1992م)" الثوري: العدد 1304

قرارات إفراج عن متهمين ثبتت علاقتهم بجرائم إرهابية، فقد وقعت عدة حالات موثقة للإفراج عن عناصر إرهابية كانت محتجزة على خلفية تفجيرات أو اغتالات⁽²⁷⁾، ما يعكس وجود تواطؤ داخلي من الحراسة الأمنية.

في حالات أخرى، صدرت قرارات رئاسية بالعضو عن مجاميع عناصر مصنفة بالإرهاب، وإعطائهم مكافآت لانخراطهم في عمليات الاغتيالات ثم في حرب صيف 1994م، حيث "تم استيعاب تنظيم الجهاد سياسياً بقيادة طارق الفضلي في حزب المؤتمر الشعبي مع عدد من عناصر التنظيم التي توزعت بين المؤتمر وحزب الإصلاح⁽²⁸⁾ وكذلك قيادات وعناصر جهادية أخرى تم استيعابها في وحدات تابعة للقوات المسلحة اليمنية حسب تصريحات لوزير الخارجية اليمني د أبو بكر القريبي"⁽²⁹⁾.

وقد استُخدم الجيش كأداة لترجيح كفة التحالف السلطوي-الإسلامي، إذ سُمح للعناصر الإرهابية بالانضمام في معسكراته، الأمر الذي حوّل الجيش إلى أداة حزبية-قبلية بدلاً من أن يكون مؤسسة وطنية، لهذا تأخرت عملية دمج القوات المسلحة طوال ثلاث سنوات 1990م-1994م وبعد الحرب، تم تسريح أفراد الجيش اليمني الجنوبي (السابق).

كذلك لعبت وزارة الداخلية دوراً قمعياً مباشراً، إذ تولت مواجهة الاحتجاجات الشعبية السلمية التي نظمتها القوى الوطنية المناهضة للاغتيالات والمؤتمرات الجماهيرية التي تشكلت في عدد من المحافظات، بينما غضت الطرف عن العناصر الإرهابية.

ولم يكن هذا التوظيف للأجهزة الأمنية والعسكرية محض قرار داخلي، بل جاء متسقاً مع أدوار إقليمية ودولية. فالسعودية، التي طالما نظرت إلى اليمن من منظور "الأمن مقابل الولاء"، ضخّت أموالاً طائلة إلى شبكة المشايخ والقادة العسكريين المرتبطين بـ"صالح والإصلاح".

إن النتيجة المباشرة لهذه السياسات كانت تقويض ثقة المجتمع بالدولة والأجهزة الأمنية وتحويلها

تاريخ 12 يوليو 1993م

(27) جاء في الخبر: "الإفراج عن المتورطين في هدم اضرحة الهاشمي والعيدروس في عدن" الثوري العدد 1343 تاريخ 6 أكتوبر 1994م

(28) يتحدث طارق الفضلي في حوار مع صحيفة الجمهورية حاوره في شقره - ثابت الأحمدى، وأعاد موقع مارب برس نشره:

"استدعاني علي عبدالله صالح، وقال لي نريدك أنت وأصحابك جماعة الجهاد تضمون معنا في المؤتمر.. اندمجنا جماعة الجهاد في المؤتمر الشعبي العام لكن خلونا ثلاث أو أربع سنين وخرجونا وصفونا، آخر واحد بقيت أنا واستمررت في اللجنة الدائمة واللجنة العامة (المكتب السياسي) إلى المؤتمر العام الذي عقد في عدن في 2006م ثم خرجت كآخر واحد من الجهاديين، وقد كنا في ما بين 30 إلى 40 أعضاء لجنة دائمة من قيادات الجهاد العائدين من أفغانستان" مأرب برس، طارق الفضلي: الرئيس السابق اتصل بي وقال أنا أؤيدك وقال أنت أسد بن أسد"، (الأربعاء 07 نوفمبر-تشرين الثاني 2012) متوفر على الرابط: <https://marebpress.net/articles.php?id=17930>

(29) التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2010م، "، (صنعا: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م) ص 45

من إطار جامع إلى أداة إقصاء، فبدل أن يشعر المواطن اليمني أن الدولة تحميه من العنف السياسي، أدرك أنها متواطئة في إنتاجه، وبدل أن يكون الجيش مؤسسة وطنية جامعة، أصبح أداة بيد التحالف السلطوي-الديني. وبدل أن تحمي الأجهزة الأمنية التعددية، أصبحت جزءاً من آلة قمعها. بهذا المعنى، تحولت الدولة اليمنية إلى ما يمكن تسميته بـ "الدولة الأمنية الهجينة": واجهتها جمهورية تعددية، لكنها في العمق شبكة مصالح سلطوية-قبلية-دينية مرتبطة بعلاقات إقليمية ودولية.

لقد كان أثر هذا التحول بالغ الخطورة على مستقبل الجمهورية؛ فمن خلال الأجهزة الأمنية والعسكرية، جرى تمرير سياسة الاغتيالات بوصفها جزءاً من "حماية العقيدة" و"الدفاع عن الوحدة"، بينما هي في حقيقتها حماية لسلطة فردية ومصالح ضيقة، وبذلك، أسهمت الأجهزة في اغتيال اليمن الجديد كما أسهم القتلة في اغتيال الأفراد، ليُدفن حلم بناء دولة ديمقراطية حديثة تحت ركام الاستبداد المسلح.

المحور الخامس: النتائج

في ضوء تتبع مسار الأحداث وتحليل السياقات السياسية والاجتماعية والدينية والأمنية التي أحاطت بمرحلة الاغتيالات السياسية في اليمن بين عامي 1990م و1994م، تبين أن هذه الظاهرة لم تكن مجرد سلسلة من الجرائم الفردية أو ردود أفعال عفوية ناتجة عن صراع حزبي، بل كانت أداة استراتيجية ضمن مشروع سياسي متكامل هدف إلى إعادة إنتاج منظومة الاستبداد في ثوب جديد، وإجهاض المشروع الوطني الذي بشرت به الوحدة اليمنية.

ومن خلال الربط بين المعطيات التاريخية والوقائع الميدانية والخطاب الديني التكفيري والتواطؤ المؤسسي، أمكن استخلاص مجموعة من النتائج:

- لقد مثلت الاغتيالات أداة رئيسية لإدارة الصراع السياسي، إذ تحولت من فعل استثنائي إلى سياسة ممنهجة لإعادة هندسة موازين القوى داخل الدولة الوليدة. فالرئيس "علي عبدالله صالح"، عبر شبكة من التحالفات القبلية والدينية والعسكرية، استخدم العنف السياسي كوسيلة لإضعاف خصومه، وعلى رأسهم الحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان -حينها- شريك الوحدة وحامل مشروع الدولة المؤسسية الحديثة. لقد غدت الاغتيالات وسيلة لتفكيك البنية التنظيمية للحزب الاشتراكي، وشل نخبه الفكرية والسياسية في الريف والمدينة، كما تم توظيفها لبث الرعب في صفوف القوى السياسية والمجتمعية الأخرى التي كانت ترى في التعددية السياسية طريقاً لبناء الدولة، وبهذا المعنى، لم تكن تلك الاغتيالات خروجاً على السلطة، بل أداة من أدواتها لتصفية الشركاء وإعادة توزيع النفوذ.
- ومن خلال هذه السياسة تبلور ما يمكن تسميته بـالتحالف السلطوي-التكفيري، وهو التحالف الذي جمع بين الرئيس "علي عبدالله صالح" و"حزب التجمع اليمني للإصلاح" و"الجماعات الإرهابية العائدة من أفغانستان". هذا التحالف قام على معادلة نفعية واضحة: السلطة بحاجة إلى الغطاء الديني والشعبي الذي يوفره الإسلام السياسي الإخواني، والإسلاميون بحاجة إلى حماية الدولة ومواردها لتعزيز نفوذهم الاجتماعي والسياسي. وهكذا نشأ نموذج لتقاسم النفوذ قائم على التكفير والاغتيال كوسيلتين شرعيتين لإدارة التعددية السياسية الوليدة. وقد شكّل هذا التحالف المنصة الأيديولوجية التي ربطت بين الإخوانية والسلفية الوهابية والسلطة العسكرية، فأفرغت التجربة الديمقراطية من مضمونها، وتحولت التعددية إلى واجهة شكلية تخفي وراءها مشروع الاحتكار.
- وقد لعب الخطاب التكفيري دوراً حاسماً في شرعنة العنف وتعبئة المقاتلين، حيث صيغت الفتاوى

في مطلع التسعينيات لتكفير الحزب الاشتراكي وأنصاره، ووصف الديمقراطية بأنها كفرٌ محدث والدستور بأنه وثيقة "شيوعية علمانية". صدرت هذه الفتاوى عن رموز بارزة مثل "عبدالمجيد الزنداني وعبد الوهاب الديلمي وعبدالله صعتر"، وتحولت إلى أداة لتجنييد "الأفغان العرب" وتهيئة الرأي العام لتقبل الاغتيال والحرب باعتباره "جهاداً في سبيل الله". أنتج هذا الخطاب ثقافة عنفٍ مؤسّسة، جعلت من اغتيال الخصوم فعلاً مقدساً، وساهم في بناء منظومة فكرية تشرعن الحرب باسم "الدفاع عن العقيدة والوحدة ومكافحة العلمانية والشيعية الروافض"، كما في فتوى حرب 1994م التي أفتت بإباحة دماء الجنوبيين ثم حروب صعدة الست وصولاً إلى الخطاب التكفيري المسؤول عن الأعمال الإرهابية في أعوام 2013م و2015م. وبهذا، لم تكن الفتوى الدينية والاغتيالات اللاحقة سوى امتدادٍ أيديولوجي لسياسة الاغتيالات التي سبقتها.

- أما على صعيد الدولة وأجهزتها الأمنية، فقد أثبتت الوقائع أن هذه المؤسسات لم تكن عاجزة أو محايدة، بل كانت فاعلاً رئيساً في إدارة العنف وتمكينه، فقد تواطأت أجهزة الأمن مع الجناة، وسهّلت هروبهم، واحتضنت بعضهم في مؤسساتها العسكرية، بل أدرج كثير منهم في قوائم الجيش والمؤتمر الشعبي العام بعد حرب 1994م. كان الأمن السياسي والحرس الجمهوري ووزارة الداخلية أدوات بيد الرئيس لتوجيه العنف، إما بالصمت وإما بالتنفيذ. فالدولة، التي يُفترض بها أن تحمي المجتمع من العنف، تحولت إلى أداة لإدارته وتوجيهه، لتصبح "دولة أمنية هجينة" واجهتها جمهورية ديمقراطية، وجوهرها تحالف سلطوي رجعي متشابك مع نفوذ خارجي. كما تم استيعاب عدد كبير من "الأفغان العرب" في الأجهزة العسكرية، ما جعل من الإرهاب جزءاً من جهاز الدولة نفسه.
- ولم تقف انعكاسات هذه السياسة عند حدود الدم والاغتيال، بل أنتجت أثراً عميقاً ممتداً على المجتمع والدولة؛ فقد أسهمت الاغتيالات في شلّ الحزب الاشتراكي وإقصاء القوى الوطنية الحديثة، فخلال المجال السياسي من القوى القادرة على ضبط التوازن الوطني، وتكرّست الهيمنة لصالح التحالف الرجعي. ومع اختفاء الصوت المدني، حلّت مكانه ثقافة الولاء الضيق، وتراجعت الهوية الوطنية الجامعة لصالح العصبية المذهبية والجهوية، وبهذا، تم القضاء على البذرة الأولى لمشروع الدولة الوطنية الحديثة التي كانت الوحدة فرصة تاريخية لبنائها، كما أدت الاغتيالات إلى تفكك الثقة بالمؤسسات السياسية، وانكماش المشاركة الشعبية في الحياة العامة، وعودة المجتمع إلى مرجعياته التقليدية بحثاً عن الحماية في ظل غياب الدولة العادلة.
- على المستوى الإقليمي والدولي، لم تكن سياسة الاغتيالات شأنًا داخلياً صرفاً، بل وجدت دعماً

وتغاضياً من أطراف خارجية؛ فقد قدمت السعودية دعماً مالياً ولوجستياً للقوى الدينية والقبلية المناوئة للحزب الاشتراكي، باعتباره الامتداد التاريخي للدولة الجنوبية اليسارية التي دعمت الحركات الثورية في الجزيرة وفي المقابل، غضت الولايات المتحدة الطرف عن نشاط الجماعات الإرهابية في اليمن، معتبرة أن توظيفها ضد الاشتراكي ينسجم مع إرث الحرب الباردة ويخدم أمن الكيان الصهيوني في مواجهة اليسار اليمني الذي دعم المقاومة الفلسطينية اللبنانية، وطالما أن "الأفغان العرب" يخدمون أجندة إضعاف القوى التقدمية ولا يهددون المصالح الأمريكية مباشرة، هذا الغطاء الخارجي، السعودي-الأمريكي، وفر للحكومة اليمنية هامشاً واسعاً لممارسة العنف دون مساءلة دولية، ما أسهم في إطالة عمر المشروع السلطوي-الإرهابي.

- إن نتائج هذه الحقبة المظلمة لم تنته بانتهاء الحرب الأهلية عام 1994م، بل شكّلت الأساس لاستمرار إعادة إنتاج الاستبداد في صورة جديدة؛ فقد أعيد بناء النظام السياسي على أسس أكثر استبدادية وريعية، التفت فيها السلطة مع العصبية والنخب المشيخية القبلية والدينية التكفيرية، واستبدلت الشرعية الدستورية بشرعية العنف والولاء الشخصي. كما تركزت ثقافة الإفلات من العقاب، وأصبحت الاغتيالات وسيلة طبيعية لتصفية الخصوم حتى في العقود اللاحقة. واللافت أن الإرهابيين الذين برزوا في العقدين التاليين (2012-2015م) وشاركوا قبل ذلك في عمليات تفجير البنية التحتية واختطاف السياح، هم في أغلبهم الجيل الثاني من إرهابيي المرحلة الانتقالية نفسها، أي من الذين تربوا في بيئة الاغتيالات الأولى وتمت رعايتهم في مؤسسات الدولة بعد الحرب.

وعليه، تُظهر الدراسة أن سياسة الاغتيالات لم تكن مجرد فصلٍ عابر من تاريخ اليمن السياسي، بل لحظة تأسيسية لمسار طويل من الأزمات العميقة في بنية مؤسسات الدولة والمجتمع، التي ما تزال تبعاتها ماثلة حتى اليوم؛ فقد ولدت هذه السياسة نظاماً مغلقاً على ذاته، يقوم على تزاوج السلطة مع العنف، ويستمد شرعيته من الخوف لا من الدستور. ومن دون كشف حقيقة تلك الاغتيالات ومحاسبة المتورطين فيها وإعادة الاعتبار لضحاياها، ستظل الدولة الوطنية مشروعاً مؤجلاً، والوحدة اليمنية حلمًا ناقصاً تُطارده أشباح "سنوات الدم".

الخاتمة

تكشف هذه الدراسة أن سياسة الاغتيالات خلال المرحلة الانتقالية بعد الوحدة اليمنية (1990م-1994م) لم تكن حوادث معزولة، بل نهجاً سياسياً راسخاً اعتمدته السلطة وحلفاؤها لتقويض المشروع الديمقراطي وإجهاض الدولة الوطنية الناشئة. وقد تحولت الاغتيالات إلى وسيلة لإعادة إنتاج الاستبداد، ودمجت الدولة داخل شبكة عنفٍ منظمٍ جعلت أجهزتها الأمنية والعسكرية جزءاً من أدوات القمع لا من حماة الوطن.

ولم تكن هذه السياسة بعيدة عن الخارج؛ إذ وفّرت السعودية والولايات المتحدة غطاءً مادياً وسياسياً لمكن التحالف السلطوي-التكفيري من الاستمرار، ما أفرز دولةً هجينة تستمد شرعيتها من العنف والولاء لا من الدستور والقانون، وقد خلف هذا النهج أزمةً بنيوية طويلة الأمد تمثلت في انهيار الثقة بالمؤسسات، وصعود العصبية، وتآكل الهوية الوطنية، وصولاً إلى دوامة الحروب التي ما تزال مستمرة. إن تجاوز هذا الإرث لا يكون إلا عبر كشف الحقيقة ومحاسبة الجناة، وإقامة عدالة انتقالية شاملة تعيد الاعتبار للضحايا وتفكك بنية التحالف السلطوي-الإرهابي، بما يؤسس لدولة حديثة عادلة تقوم على المواطنة المتساوية والسيادة الوطنية؛ فبقدر ما كانت الاغتيالات عنوان انهيار أخلاقي وسياسي، يمكن أن تكون أيضاً نقطة انطلاق لبناء جمهورية جديدة للعدالة والوحدة الوطنية.

المصادر والمراجع:

- مقابلة مع رئيس اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني يحيى منصور ابو إصبع في العاصمة صنعاء أكتوبر 2025م
- الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر [مذكرات]: (صنعاء: الآفاق للطباعة والنشر، ط1، 2007)
- الصحوة نت، "عبدالمجيد الزنداني.. مسيرة عظيمة لرجل السياسة والدين". (22 أبريل 2024) متوفر على الرابط: <https://alsahwa-yemen.net/p-75032>
- صحيفة المستقبل، العدد (88) تاريخ 22 مارس 1992م.
- بعد عام على حرب اليمن علماء ومفكرون إسلاميون يردون على فتوى الديلمي، صحيفة الوثيقة المصرية، تاريخ 15 أغسطس 1995 م .
- د. عادل الشرجبي "بناء الدولة الرعوية في اليمن"، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات) 2013م
- "الإرهاب واستراتيجية البقاء في السلطة"، (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م)
- التقرير السنوي لحقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن 2010م، " (صنعاء: المرصد اليمني لحقوق الإنسان، ط 2، 2016م)
- يحيى الشامي: ليسار اليمني تاريخ من الصراع مع السعودية والوهابية. حاوره فايز الأشول، 27 شباط/فبراير 2017م، العربي، متوفر على الرابط: <https://www.al-arabi.com>
- يمنا، " طارق الفضلي: الاشتراكيون ذبحوا وقتلوا وما لهم إلا السكين"، (14 أكتوبر 2014م)
- "عناصر ارهابية من تنظيم الجهاد موالية للفضلي شاركت في تأجيج الاحداث الدامية المؤسفة التي فجرها لواء العمالقة في محافظة ابين". صحيفة الثوري : العدد 1331 تاريخ 17 يناير 1994م
- تقرير الحكومة اليمنية المقدم إلى مجلس النواب "حول العمليات الإرهابية وأضرارها على اليمن"، (صنعاء: صحيفة الثورة، ديسمبر 2002)
- أين تقف المؤسسات والأجهزة الأمنية من عملية الاغتيال السياسي، صحيفة المستقبل: العدد 80 تاريخ 2 فبراير 1992م
- تصريح رئيس الحكومة العطاس : "الارهابيون يحتمون لدى مراكز القوى" الثوري : العدد 1317 تاريخ 21 أكتوبر 1993م

- صحيفة المستقبل : العدد 82 تاريخ 16 فبراير 1992م
- "هروب 6 من سجن المنصورة بمعية أحد الجنود" الثوري: العدد 1304 تاريخ 12 يوليو 1993م
- الثوري العدد 1343 تاريخ 6 أكتوبر 1994م "الافراج عن المتورطين في هدم أضرحة الهاشمي والعيدروس في عدن"
- مأرب برس، طارق الفضلي:الرئيس السابق اتصل بي وقال أنا أؤيدك وقال أنت أسد بن أسد"،(الأربعاء 07 نوفمبر-تشرين الثاني 2012) متوفر على الرابط:<https://marebpress.net/articles.php?id=17930>

المرفقات

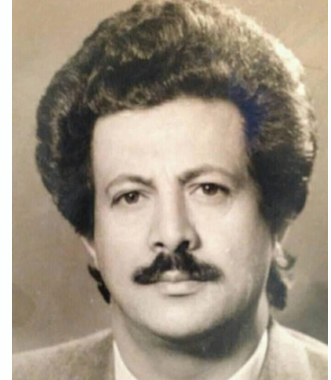
(أ) بعض من صور الشهداء :



ناشر مشلي القاسمي



عامر زيد (أبو صريمة)



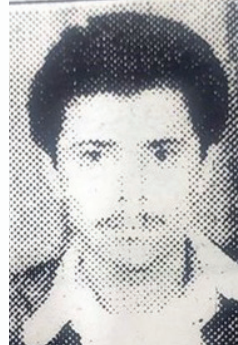
حسن الحريبي



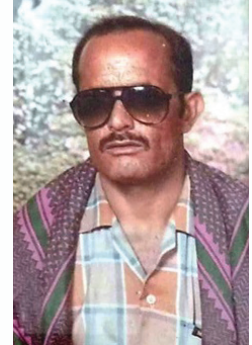
محمد أحمد الحوثي



نعمان قاسم حسن



حمود الحطيباني



علي علي جميل



لينا مصطفى عبد الخالق



هيثم علي محسن



مصلح صالح الشهباني

المرفقات

(ب) بعض من عناوين الصحف الصادرة في تلك الفترة:







[illegible]

في حين عارضوا بديقاً متحفظاً أية أسس انسانية ثورات متفجرة الصداقة الجوفية في
التي سماها، إلى ساحة معركة المواجهة الثقافية والدينية في دوله، إلى عدم سيادة
التي ألسنة الشعار العرصة على طابعه، أمام موقفه متشاور بينه وبين الدولة في دعوة
التي ألسنة الشعار العرصة على طابعه، أمام موقفه متشاور بينه وبين الدولة في دعوة
التي ألسنة الشعار العرصة على طابعه، أمام موقفه متشاور بينه وبين الدولة في دعوة

هسنبقيل

وحدة - ديمقراطية - تحديث

ساحة رأي لكل الوطنيين

الأحد ١٣ شعبان ١٤١٢ هـ - الموافق ١٦ فبراير ١٩٩٢ م - السنة الثانية - العدد (٨٦)

الهدايا وسادى ثوباً ٢٦ سبتمبر الثالث:

- ١- الخبز الأبيض والقمح والحب والفاكهة والبقوليات
- ٢- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٣- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٤- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٥- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٦- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٧- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٨- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ٩- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات
- ١٠- الحبوب والحب والفاكهة والبقوليات

تقطع دابر الارهاب واخلاء المدن من المعسكرات

في بيان منظمة الاشتراكي بصنعاء

مهمة القتال في هزموت ضد عضو حياي في الحرب الاشتراكي

في بيان منظمة الاشتراكي بصنعاء، دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة.

دعا بيان منظمة الاشتراكي بصنعاء، إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة. دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة. دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة.

الاحتفال بالذكرى الـ ٢٤ لمطمة السبعين

في بيان منظمة الاشتراكي بصنعاء، دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة. دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة. دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة.

الهيئة التنفيذية في الأناء

في بيان منظمة الاشتراكي بصنعاء، دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة. دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة. دعا إلى تحسين مستوى المعيشة وتطوير العاصمة من الأسلحة.

مقتل لنا أكثر الأساليب الإجرامية دناءة

وانحطاصاً.. لماذا لا تحقق النيابة مع الزنادي والعماد؟ (أقرباً بيان منظمة الحزب في العاصمة ص)

الراعدة بين ظففة حنش وقبيع القضية

مكاتب الترابي للاستثمار في اليمن

مكتب القاضي للتجارة والخدمات

الشركة الوطنية لسعاة الهطبات المحدودة

مخطط خطير يهدد الوحدة!!

بسم الله الرحمن الرحيم

«الحياة» نحاو
رئيس الرابطة
(رأيي)
إقرأ ص ٢

بسم الله الرحمن الرحيم
وقل جاء الحق
والباطل باطل
والحق باطل
والحق باطل
والحق باطل

الحق
AL - HAQ

يومية - سياسية - جامعة
صاحبها ورئيس تحريرها المسؤول
عبد اللطيف كتيبي عمر

٢٤ زيادة لعدد الموظفين

تجري مرسة في ضوء توجهات
ومستجدات من إدارة المؤسسة
التي تأسست في ١٩٩١ م
من المراتب الأساسية وذلك
بهدف تحقيق الامتثال من موقع
العمل وخاصة أصحاب الأجر الأدنى
وفي مواجهة حالة الارتفاع الكبيرة
التي شهدتها الأسعار
لذلك فقد أقرت (٦٦ مستند) في
عددها الصادر المسمى الثاني

العدد ١٠ - ١٧ نوفمبر ١٩٩١ م الموافق ٢ - ١٠ جمادى الأولى ١٤١٢ هـ (العدد السابع والأربعون)

اتحاد التعاونيات
يهجج برقع الأسرار

هدد اتحاد التعاونيات الاشتراكية
برفع دعوى قضائية ضد الحكومة
برفع أسعار المنتجات الزراعية، إذا لم
تفتح حكومة الكويت حواجزها
للمزارعين أعضاء الاتحاد
وكان اتحاد التعاونيات قد صدق
مؤتمراً صحفياً في عدن في تمام
الساعة العاشرة عشرة من صباح
الثلاثاء ١٩/١٠/١٩٩١ بحضور كل من
رئيس الاتحاد الأخ حسن عبد الرحمن
دمشق والأخوة أعضاء مجلس إدارة
الاتحاد محمد بن محمد علي وفاتن
محمد صالح ومحمد محمد الهادي
والأخ سالم عوض ومحمد عبد الكريم
الهيبة

حكمهم أن يناقشوا خارج إطار المجلس
ربما قد تدور الأحزاب والتنظيمات
السياسية لمناقشة القانون قبل دخوله
محيط التداول

وأوضح الأخ الرئيس بأن الأزمة
الاقتصادية التي تعاني منها البلاد
كانت قائمة من قبل أزمة الخليج وقال
أن أزمة الخليج قد ساهمت من جهة
من مليون مغرور، مما تسبب في
مشاكل اقتصادية كبيرة

وقال الأخ الرئيس في مقابلة معه
أثناء زيارته لعدن في الحكومة
وأكد مجدداً استمراره في العمل
مشكلة المدعو مع المشكلة العربية
السعودية في ظل علاقات طبيعية
وقال: «ليس لنا أي تحفظ حول هذا
الهيئة»

رئيس مجلس النواصة : الانتخابات قادمة .. والأحزاب مدعوة لمناقشة قانون الانتخابات

أكد الأخ الرئيس علي عبدالله
مستشاره على مجلس النواب لقراره
الانتخابي. وربما تحصل مناقشات
خولة حول قانون الانتخابات ولكن الأمر
مؤيد للانتخابات سيكون أن شاء الله
مع نهاية الفترة الانتخابية أن لم يكن
قبل ذلك

وقال الأخ الرئيس في مقابلة معه
أثناء زيارته لعدن في الحكومة
وأكد مجدداً استمراره في العمل
مشكلة المدعو مع المشكلة العربية
السعودية في ظل علاقات طبيعية
وقال: «ليس لنا أي تحفظ حول هذا
الهيئة»

كلمة الحق

«سيناريو» قديم / جديد !!

ما يجري على الساحة اليمنية اليوم، لا يمكن أن نسميه أزمة سياسية أو
اقتصادية في مستوطنة أو أمنية إلى آخر التسميات التي ملأنا طرفها من
المستوطنين القدامين بكافة الأصناف، ولم نحاول ولم نتردد، ولم نمانع، ولكنهم
- أي المستوطنين - يعيشون لأزمتهما العامة ومشغولين بها إلى وقت قد
يصل فيه الخطر ويهددهم - ويجهلون ربما يبقون !!
ما يجري على الساحة (سيناريو) قديم / جديد - أعتقد (مخاطب) لها من
الغيرة والقلق ما يفرق تصوراتهم وتصوراتنا !! - بهدف في الختام الأول إلى
تقويض الوحدة الوطنية - وإلى تعزيز الجبهة الداخلية - ومن ثم الرهان على
وأن الوحدة اليمنية !!
والنتيجة المتوخاة من كل هذا :

- أن تتسارع الفئات الطائفية والاجتماعية في مشاكل طائفية وعرقية
وقبلية، تؤدي بها الفئان إلى الاقتتال الأهلي، بحيث يصعب الاحتكام إلى لغة
التسامح والتعاون - وهذه فرصة يهددها المستوطنون لتعمير مشاريعهم التي فشلت
في تحطيمها في السنوات الماضية

- معثرة التوجه اليمني من داخله وذلك بإثارة الثورات والمحاكمات لأزمة
الأمم والاستمرار الاجتماعي، وتكريس ثلاث فئمة بدأت في الانقسام !!
- العودة بالوطن اليمني إلى ما قبل ٢٢ مايو ٩٠، وهو العمل على زرع
الكثافات التطهيرية، ليعود اليمن مقسماً على نفسه عدة أقسام
والثورات لتقويض هذا المخطط من خلال أيدٍ يمنية وجدت فرصتها في هذه
الفرصة الشاملة والعامة، لا تحتاج إلى التطليلات أو الفرضيات

فما ترى من يحاول تحميل الوحدة اليمنية كل التبعات بما فيها الهزات
التطهيرية، طائفاً بكل وقاحة وصداقة (أرض) القيادة بأن يحاسب ويغادر
السلطة

«وما ترى من يهدد المشاكل ويهددها، سواء في المحافظات الجنوبية
والشعرية، ويرفض الانصياع لتوجهات القيادة، ويحرض على طائفة، والاضراب
والتمرد ضدنا ؟

«ومن يا ترى يدفع بالقبائل لاشتعال الفتنة فيما بينها لتشرّب بعضها
بعض ؟

«ومن يا ترى يوزع الأسلحة الفتاك بين المواطنين بعد أن يفتعل حوادث
القتل والسرقة ؟

«ومن يا ترى يمارس الفساد ويوسّط بين المال العام والخاص بغير الشب
مؤشرات لتقودنا إلى مديري المخطط - وهم من القرية القديمة التي تعودت
على توتير الأجواء عندما تشرب بالقتال نهايتها ويزال نفوذها وهيمنتها !!

لقد تحمل الوطن اليمني فوق طاقته - وتجرع مساس التطهير - وآلام
الوجع والقلق والأمرائح - بينما من هم في السلطة - وفي مواقع المسؤولية من
أصحاب (الخدمة القديمة) يمارسون الفساد بشكلها المختلفة - ويمارسون
الصف والأرباب دون رادع ؟

فهل حان الوقت وقيل وقرو الخطر والكآبة أن تضع القيادة يدنا على
المخطط التآمري - ونصالح الجماهير بأن الوحدة بحاجة إلى (الضمانات) قبل
البحث عن ضمانات للأفراد والاشخاص !!

الحق

وضع ضوابط للعب بالعملة الهلالية

خاص / الحق
تدور الحكومة خلال الأيام القليلة
للقادمة وضع ضوابط قانونية للحد من
التلاعب بسعر العملة المحلية

ويعتقد (الحق) أن فريقاً اقتصادياً
مستخلصاً بمكافأة الآن لإدارة
السلطات والأجرات لتقديدها أمام
السلطات الحكومية

هذه ليس صحياً !!

نشرت في العدد ١٧٢٢ من «شباب» بعنوان
«أصبح هذا ؟ مرة في حق»
وتصحيحاً لهذا الخبر فلهذا
ومسلكتنا وثائق من قائد السلاح
المعني بالاتهام وثبت أنها كانت
محرقة تلقى ضده - وقد أثبت
براهمه من كل ما سبق إليه - وأن
الاتهام والتهمة لم تكن مبرورة
ولأنه لم يكن خارج المعسكر
بمؤامرة قاتلة، ويحضره من في
المعسكر من مسلم وأفراد - وأن
بعض الجهات حاولت الانتساب إليه
وتشويه سمعته بتهمة

وقد أثبت براءته بالبرهان التي
توجد لدى صحيفة «الحق» صورة
منها يثبت براءته مما نسب إليه

إكتشاف خططي بكميات كبيرة

كثرت مصادر خططي في عدن أن
التي تلقت من مدينة تونس الدخول قاعدة
تعاونيات
والتي تعرف أن مؤسسة تركيد ستال
مطلقة وقدمت كمية كبيرة من التتبع، من
محسناً في عملية التتبع من الخط في
مطلقة (الخط في ١٠) في دولة الكويت،
والتي في مشارف غرب أمريكا الجنوبية
على يد خمسة عشر بطلاً من السهم
مؤسسة تركيد ستال الأمريكية لتلقيه

هجم مبنى في مستشفى لإقامة ناقورة

من في المستشفى، فهو الرغبة في
استخدام مكانه لإقامة ناقورة تمول مخطط
بقيادة المستشفى الجديد، التي لم
تستخدم إطلاقاً منذ اكتشاف بنائها قبل
حوالي عشر سنوات بسبب أخطاء فنية
فعل أن من بينها - حيث هذا الأخطاء التي
وقعت خطأ - حيث من مررتها مخطط
فيها بعت المستشفى مجدداً بالتأجير في
التي وقد !!

أصحح ؟

يقال والعودة إلى التروي بأن بدأ
من أعضاء (الكتلة التنفيذية) لاتحاد
القبائل قد قدموا استقالاتهم من
المكتب، وفسرت هذا الاستقالات بأنها
خطوة (محرمة) قبل إجراء الانتخابات

الغالبية الغالبة والتي من المقرر أن
تعال الهيئات الخبائية في الاتحاد ومن
عسها المكتب التنفيذي

وقال والمعهدة على التروي أنه
تتجهج للتحقيقات والتبانيات التي
ارتفعت حديثاً في المجلس المركزي

للتبانيات، بأن عدداً من أعضاء المجلس
قدموا استقالاتهم أيضاً من المجلس
خوفاً من أن تطالب الانتخابات القادمة

ربما تؤدي إلى استبدالهم بمناصر
أخرى بعيدة من التدخل الحزبي
الواحد

الفتوى مخالفة لتعاليم الإسلام وأدت إلى قتل الأبرياء

[illegible][illegible]

فتوى أفقدت
ثقة رجال
الدين والمصداقية
أهل الحكم

[illegible]

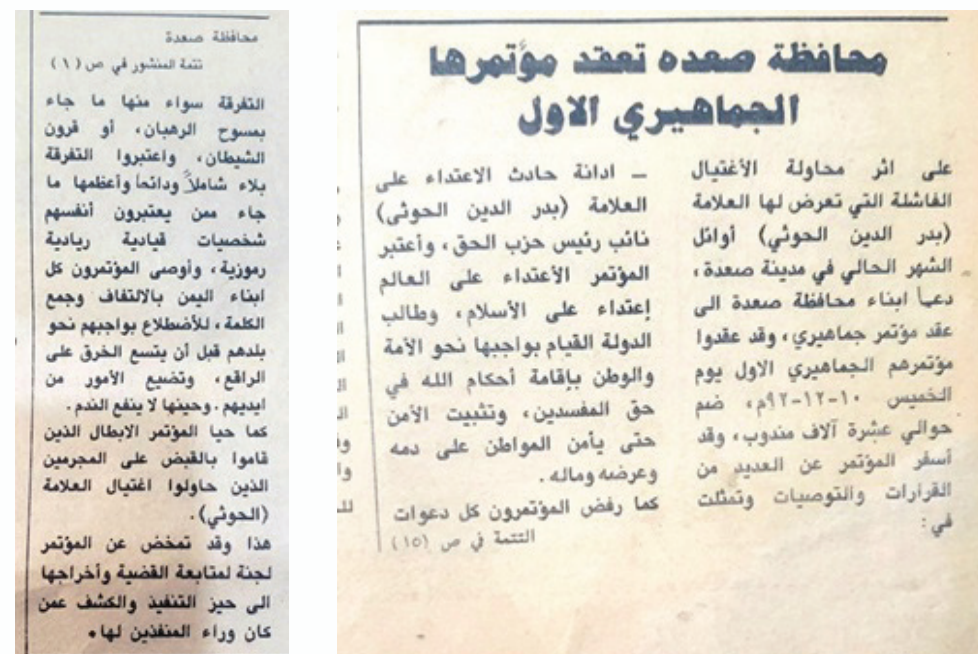
لعلنا الإسلام القليل، وحسب
 صلح بينهما، فإن
 القليل، ولم تكن
 قد القليل، وجد
 سائرنا على
 سائرنا، حشاكما
 لمعنيين بحيث
 حرم، فورا
 الهمة، والأستاذ
 يستعري أو
 كون في هذه
 سيرة، وقد
 ظاهرا سبيلها
 الطري، وهذا
 سائرنا، حشاكما

A portrait of a man with a dark beard and mustache, wearing a white turban. He is looking slightly to the right. The background is a plain, light-colored wall.[illegible]

عبداللہ باب النبی
فی الامور۔ وقد اجمع العلماء
فی انہ فی غنائل السفہون
فی انہ فی غنائل السفہون

هذه لابد من التمييز والإيضاح في حكم





وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)
مركز البحوث والمعلومات

